اعتبارات أساسية: الاستجابة للفيضانات في جنوب السودان من خلال رابطة الإنسانية والسلام والتنمية

SSHAP
Social Science in Humanitarian Action Platform

كما هو حال دول إفريقية عديدة أخرى، تعاني جمهورية جنوب السودان بشكل متزايد من الفيضانات المدمرة المرتبطة بالتغير المناخي.[1،2] وتقوم ظاهرة القطب الثنائي بالمحيط الهندي، بالإضافة إلى التردد الجنوبي - ال نينو بتنظيم مناخ شرق إفريقيا الاستوائية. وقد أدى احترار ثنائي القطب في المحيط الهندي الغربي في عام 2019، والذي تفاقم بواسطة تغير المناخ، إلى التسبب في معدلات أعلى من التبخر على الساحل الإفريقي. وسقط بخار الماء إلى الداخل على شكل أمطار هطلت فوق إثيوبيا، والصومال، وكينيا، والسودان، وجنوب السودان، مسببة فيضانات هائلة.[3] ومنذ ذلك الحين، سقطت الأمطار الموسمية على مستنقعات سد في وسط وشمال شرق جنوب السودان على أراضي مشبعة مسبقا، مما أضاف إلى مياه الفيضانات. وأصبحت مساحات واسعة من البلاد مغمورة بالمياه على مدار السنة، وحدثت فيضانات مفاجئة في مناطق جديدة غير معتادة عليها.

في ذات الوقت، يسعى جنوب السودان إلى المضي قدما نحو السلام في أعقاب حربه الأهلية بين عامي 2013 - 2018، بينما ما تزال العديد من الجماعات المسلحة منخرطة في القتال، بالإضافة الى الصراعات التاريخية مع السودان، والتي تعود الى عقود مضت. إن تأثير الفيضانات على بيئة الأمن والهشاشة الإجمالية لجنوب السودان حظي باهتمام رفيع المستوى.[4،5] فإن الفيضانات الشديدة - المصحوبة باندلاع أعمال العنف بشكل متكرر، بالإضافة الى الحوكمة الضعيفة، والفقر الكامن المستمر، والافتقار إلى البنية التحتية الأساسية والخدمات، تسبب في أزمة انسانية معقدة، وفي حرمان الدولة الناشئة (والتي نالت استقلالها عام 2011) من تحقيق السلام المستدام والعادل والصمود والتنمية. إن ترابط هذه الديناميات، بالإضافة إلى الحاجة إلى التعامل مع هذه المشاكل بشكل كلي، تم الاعتراف به بشكل متزايد من قبل جهات فاعلة رفيعة المستوى من خلال النقاشات حول رابطة الإنسانية والسلام والتنمية، والذي يطلق عليه أحيانا ب "الرابطة الثلاثية".[4]

يصف هذا الموجز المشاكل المترابطة للترابط بين العمل الإنساني والتنمية والسلام في سياق جنوب السودان من خلال التركيز على الفيضانات. كما أن لذلك صلة أوسع بدول أخرى في المنطقة مثل جمهورية الكونغو الديمقراطية، والسودان، والذين يمران بدورات مماثلة ذاتية التعزيز للأزمات الانسانية والتنموية والسلام، والتي تفاقمت بواسطة الفيضانات.[6] وعلى وجه الخصوص، يصف هذا الموجز الآثار متعددة الأبعاد للفيضانات على السلام، والصحة، وسبل العيش، والحوكمة. كما يوفر هذا الموجز نظرة عامة على الجهود والابتكارات في مجال الاستجابة للفيضانات، والمواقف العامة تجاهها. ويؤكد الموجز على الحاجة إلى ربط الجهود الانسانية قصيرة المدى مع جهود بناء السلام والتنمية على المدى الطويل، من خلال التعاون الهادف بين الجهات الفاعلة، والتي تعمل ضمن هذه المساحات المعزولة في كثير من الأحيان.

اعتبارات أساسية

الاستثمار المستدام

- **قم بتوفير الاستثمار العاجل قصير ومتوسط وطويل المدى للبنية التحتية المستدامة، لتلبية الاحتياجات الملحة للأشخاص المتضررين من الازمة، مثل الغذاء والخدمات الأساسية والحماية من اجتياح مياه الفيضانات.** الحواجز وطرق الحواجز التي بنيت على نطاق واسع في السنوات الأخيرة تتآكل، وهي بحاجة إلى الصيانة المستمرة. ولا تزال أعداد كبيرة من السكان في حالة نزوح، وفي حالة انعدام أمن غذائي شديد. المزيد من الفيضانات أمر لا مفر منه إزاء تغير المناخ. لذلك، نحن في حاجة إلى الاستثمار أيضا للوقاية من الفيضانات، والتخفيف من آثارها الكارثية الانسانية والتنموية وعلى السلام مستقبلا.
- **اتخذ قرارات الاستثمار في البنية التحتية للأنهار مع الاعتراف المفتوح، والنقاش، حول الشواغل السياسية والثقافية والاقتصادية والقانونية والبيئية الأوسع نطاقا.** فعلى سبيل المثال، كان مقاومة التجريف وقطع قنوات جديدة، جزء من المظالم التي أدت إلى الحرب الأهلية في اقليم جنوب السودان (الآن جمهورية جنوب السودان) عام 1983، نتيجة التصور بأن هذه التدخلات ستفيد السودان ومصر بشكل غير عادل. وكان السياق المرتبط بذلك هو تهميش السودانيين الجنوبيين، ومخاوف حول الأضرار المحتملة على البيئة، والممارسات الاجتماعية والثقافية. أما النقاش السياسي حول تدخلات التجريف التي تقودها حكومة جنوب السودان مؤخرا، فيسلط الضوء على أن انعدام الثقة في النخب، لحماية الأراضي المرتبطة بالمجموعات العرقية غير المهيمنة، لا تزال قضية ذات صلة.
- **تعرف على تفضيلات السكان المتضررين، واحتياجاتهم طويلة المدى ومتعددة الأبعاد للبنية التحتية لإدارة المياه.** فالحواجز والسدود تعتبر خيارات هامة للتخفيف من الفيضانات بشكل خاص فيما بين السودانيين الجنوبيين، وذلك لأنها لا تأخذ الماء منهم، ولكن تحتويها للاستعمال في أوقات الجفاف. فيرى الكثيرون أن القحط هو كارثة مناخية، بنفس درجة الأهمية (والاحتمالية) على المدى القصير والبعيد، حتى وإن ظهر بالتزامن مع الفيضانات التي تتكرر لسنوات عديدة.
- **قم بدعم مشاريع البنية التحتية على نطاق أصغر و/ أو محليا، مثل بناء وإعادة تأهيل الحواجز والطرق المرتفعة.** فهذه المشاريع تدعم القدرة على الصمود في وجه الفيضانات، وتوفر التنظيم والتعلم (على مستوى البوما مثلا)، وتوفر فرص لكسب العيش. وقد بنت مشاريع بناء الحواجز الأخيرة واسعة النطاق في ولايتي جونقلي والوحدة، على الممارسة الشعبية الحالية في بناء الحواجز الترابية، لحماية القرى والبلدات والأراضي الزراعية. وقد استعملت هذه المشاريع بنجاح النهج التشاركي لإشراك الجماعات المتضررة من الأزمات المتنوعة. وقد يشمل ذلك الدعم موارد مثل النقد، أو التدريب، أو توفير المواد.

بناء القدرة على الصمود

- **ادعم الممارسات التقليدية القادرة على التكيف مع المناخ، مثل الحركة الدائرية للأشخاص، والحيوانات، في مناطق مختلفة.** وبالتوازي مع ذلك، أدرك بأن أنماط الفيضانات المكثفة والمتزايدة، بالإضافة إلى الصراعات السياسية المستمرة، قد تجهد الترتيبات العرفية والعلاقات بين المجتمعات المتنقلة والمستضيفة. فعلى الجهات الحكومية والانمائية توفير المزيد من الدعم حول التفاوض بين هذه المجتمعات في أوقات النزوح والحركة غير العادية الناجمة عن الفيضانات أو الجفاف. وقد تدعم أنظمة الإنذار المبكر هذه التوجهات.
- **اعمل مع الشباب في المناطق المعرضة للفيضانات والنزاعات لتعزيز حوارات السلام، ولدعم فرصهم في كسب العيش.** يتم حشد الشباب عادة للمشاركة في أعمال العنف، مثل الإغارة على الماشية بين المجتمعات وضد المجتمعات المجاورة. ويزيد هذا النوع من العنف خلال الفيضانات. فالشباب المتأثرون من الفيضانات، والذين يسعون إلى حياة أفضل من خلال الهجرة لمسافات أبعد (مثل إلى الولايات الاستوائية)، يمكن أيضا أن يتم جرهم نحو الصراعات الوطنية. وقد تشمل فرص كسب المعيشة أنشطة التخفيف من الفيضانات.
- **اضمن ألا تقوم أنشطة الاستجابة للفيضانات والتخفيف من آثارها بتفاقم الصراعات السياسية، والعرقية، الموجودة حاليا، أو أن تتسبب في إحداث صراعات جديدة.** قد توجد الصراعات نتيجة لتصورات حول المساعدات والدعم المسيس، وخاصة في المناطق التي قد يحدث فيها توتر بين الأشخاص المهجرين والمجتمعات المستضيفة. فمن الناحية المثالية، ينبغي تضمين عناصر بناء السلام الاستباقية في الأنشطة، على جميع المستويات.
- **قم بتحقيق توازن بين التركيز على بناء القدرة على الصمود على المستوى المحلي، وبناء مؤسسات رفيعة المستوى.** فهناك حاجة لدعم عمل حكومي أكثر فاعلية وموثوقية، للوقاية من الفيضانات والصراعات والاستجابة لها.

التنسيق والتعاون والتعلم

- **قم بتطوير منصات وآليات جديدة، أو استعمل تلك المنصات والآليات القائمة، لجمع الجهات الفاعلة في المجال الانساني والتنموي والسلام على المستويات الدولية، والوطنية، والمحلية.** فمعا، بإمكانهم ليس فقط تصميم وإيصال الإغاثة لمناطق الفيضانات الحادة، بل أيضا بناء القدرة على التحمل على المديين المتوسط والبعيد.
- **قم بمشاركة الابتكارات المتعلقة بالفيضانات عبر القطاعات، وفيما بين الجهات الفاعلة في المجال الإنساني والتنموي والسلام.** فالسنوات القليلة الماضية التي شهدت الاستجابات الإنسانية المعقدة في جنوب السودان، أدت الى تراكم الابتكارات. وتشمل هذه الابتكارات طرق جديدة لبناء الحواجز، وإشراك السكان المعرضين للفيضانات، وتوقع سيناريوهات جديدة للمياه والصرف الصحي والنظافة، وإمكانيات الاستجابة من خلال طرق جديدة لإجراء تقييمات الاحتياجات المشتركة بين الوكالات، واستعمال البيانات البيئية لوضع الخرائط ولتوقع نقاط الضعف السكانية والخدماتية. وقد استجابت جميع هذه الابتكارات لتحديات متقاطعة على مستوى السلام والعمل الإنساني والتنموي. وحتى تاريخه، فإن معظم هذه الابتكارات تم تطويرها من قبل مجموعات صغيرة من الجهات الفاعلة أو القطاعات الفردية، إلا أنها تستطيع إفادة طرق العمل على مستوى الأزمة.
- **قم بتكييف منهجيات التقييم الإنساني، مثل التقييمات السريعة للاحتياجات المشتركة بين الوكالات.** فينبغي على هذه التقييمات دمج التعلم حول الآثار المتوسطة وبعيدة المدى للفيضانات والصراعات. وبمشاركة المجتمعات المتضررة، ينبغي استعمال هذه التقييمات لتطوير وتقديم التوصيات حول العمل المستدام.
- **قم بإدماج البحوث المتعلقة بوجهات نظر المجتمعات تجاه الاستجابات للفيضانات مع تقييمات مشاريع، وتأملات حول استراتيجيات وابتكارات قطاعية جديدة.** فإن فرص الانخراط في أعمال المساعدات، والوصول الى المساعدات نفسها، قد ينظر إليها على أنها غير عادلة من قبل أشخاص في المجتمعات التي يتم فيها نشر استجابات المساعدات.
- **قم بالبناء على المنطق المحلي للمجتمع المدني والمجتمعات الدينية الموثوقة في جنوب السودان، والتعلم منه.** وقد تتضمن هذه المجموعات فهما شاملا، ومداخل الى السلام، والتحديات الإنسانية والتنموية، بما فيها الفيضانات. هناك فرصة كبيرة للجهات الفاعلة الدولية للتعلم من هذه المجتمعات حول كيفية تفعيل الرابطة، بالإضافة إلى توفير المجتمعات بالموارد لقيادة عمل الرابطة. فاحذر من تجاوز التنظيم والعمل المحلي عند جلب الجهات الفاعلة المحلية إلى عمليات إنسانية وتنموية وسلام عالية المستوى.

رابطة الإنسانية والسلام والتنمية

تشير رابطة الإنسانية والسلام والتنمية - أو "الرابطة الثلاثية" - إلى الترابط بين الصراع والسلام، والأزمات الإنسانية والإغاثة، والقضايا طويلة الأمد والحلول. فإن الرابطة الثلاثية هي المصطلح الأكثر حداثة لمفهوم راسخ[7] تم احياؤه في سياق الاحتياجات الإنسانية العالمية المتزايدة والصراعات طويلة الأمد.[8] يعترف هذا المفهوم بأن حاجات الناس الإنسانية والتنموية الحقيقية هي متعددة الطبقات ويعزز بعضها بعضاً، وهي ليست متتابعة أو مجزأة. ويؤدي هذا الاعتراف إلى الحاجة إلى توفير الإغاثة الإنسانية قصيرة المدى مع معالجة الدوافع الأساسية للصراع والضعف مثل الفقر، وانعدام المساواة، وعدم كفاية البنية التحتية والخدمات. فإن العمل في كل من هذه المجالات يجب ألا يقوض الجهود في المجالات الأخرى، ومن الناحية المثالية، ينبغي للأفعال أن تبنى على بعضها البعض. فعلى سبيل المثال، الإغاثة في حالات الكوارث ومبادرات التنمية ينبغي ألا تقوم بإشعال أو خلق الصراعات، وينبغي عليها تجنب تكوين التصورات حول التحيز أو الإقصاء، والذي يقوض جهود بناء السلام.[9] إن التداعيات على السياسة هي قدر أكبر من التعاون والتنسيق والتواصل بين الجهات الفاعلة المختلفة العاملة في المساحات المنعزلة في كثير من الأحيان، في مجال المساعدات الإنسانية والعمل التنموي وبناء السلام.

وتبنت منظمة الأمم المتحدة نهج الرابطة الثلاثية عبر خطتها الجديدة للعمل في عام 2016، بهدف تشجيع العمل المشترك فيما بين وكالات الأمم المتحدة. كما شكل تعاون مشابه التزاماً رئيسياً في اتفاقية جراند بارجين بين المانحين والمنظمات غير الحكومية وفاعلين آخرين في المجال الإنساني خلال القمة العالمية للعمل الإنساني التي أقيمت في عام 2016.[7]

بالرغم من الاعتراف والالتزام واسع النطاق، فإن تنفيذ الرابطة الثلاثية يبدو محدوداً وغير مكتمل. فالنقد الرئيسي حوله هو أنه يبقى نظرياً ومنفصلاً عن الواقع على الأرض بالرغم من ظهوره كنقاش سياسي هام.[10] وتشمل التحديات الأخرى في تطبيق نهج الرابطة الثلاثية التمويل غير المرن ومحدودية الفهم المشترك حول ماهية الرابطة الثلاثية وماذا تعني، وعدم وجود هياكل تنسيق لجمع الجهات الفاعلة في المجال الإنساني والتنموي والسلام معاً, والتوترات بين النهج الشمولي والنهج القائم على المهمة.[11] فعلى سبيل المثال، يهتم العاملون في المجال الإنساني بتقويض المبدأ الإنساني، وهو الحياد، في حال أصبح عملهم مسيساً، من خلال تعاون أوسع نطاقاً مع فاعلين في مجال السلام والأمن، بالإضافة إلى الحكومات.[12]

الرابطة الثلاثية في جنوب السودان

يعتبر جنوب السودان مثالاً توضيحياً مؤثراً للتحديات المرتبطة بديناميات الرابطة الثلاثية. فهذه الدولة هشة سياسياً نتيجة الصراعات العنيفة، ومشاكل اقتصادية واجتماعية مرتبطة. ولعكس هذا الاتجاه، فمنذ عام 2018، نفذت حكومة جنوب السودان الاتفاق المنشط لحل النزاع في جمهورية جنوب السودان (والمعروف باتفاقية السلام).[13] وبالرغم من أن ذلك الاتفاق أدى الى تخفيض مستوى القتال بين الجيش الوطني وبعض القوى المتمردة، فإن بعض المجموعات الرافضة رفضت توقيع الاتفاق، وما زالت منخرطة في النزاع إلى جانب ميليشيات مجتمعية متعددة، في كثير من الأحيان. لذلك، فإن العنف على المستوى دون الوطني يبقى متواصلاً لهذا السبب، بالإضافة إلى أشكال من الصراع بين المجتمعات وبين الأعراق.[14] وقد أدى الصراع الأوسع نطاقاً إلى تهجير ملايين الأشخاص داخلياً إلى البلاد المجاورة. ويواجه العاملون في المجال الإنساني مخاطر أمنية خلال توصيلهم للمساعدات إلى المجموعات السكانية المتضررة من الصراع.[15] ويشير ذلك الى أن اتفاقية السلام وحدها لم تكن قادرة على التعامل مع العنف المستمر، والظروف الكامنة والديناميات والمحركين لأعمال العنف.

وتبدأ معظم النقاشات حول الرابطة الثلاثية في جنوب السودان من الطبيعة الممتدة للصراع في الدولة. فالبدء، بدلاً عن ذلك، بكوارث الفيضانات يعطي فرصة للاعتراف بكيفية إسهام تلك الكوارث في تفاقم الصراع، ومنع التنمية الاجتماعية والاقتصادية. وتزيد آثار الفيضانات سوءاً بسبب التوترات السياسية والاجتماعية الكامنة وراء العنف، وبسبب البنية التحتية والخدمات المادية والاجتماعية المحدودة، بالإضافة الى محدودية سبل العيش. ويوضح ذلك أن جهود الإغاثة من الفيضانات ينبغي أن تكون حساسة تجاه الصراعات وأن تمنع انشاءها أو إشعالها. في ذات الوقت، ينبغي على أصحاب المصالح تعزيز الموارد والاهتمام الذي يولونه للجهود متوسطة إلى طويلة المدى تجاه السلام الجاد والتنمية المستدامة والصمود.

يدرك الفاعلون في المجال الأمني والإنمائي والإنساني بشكل متزايد الحاجة إلى العمل وفق الرابطة الثلاثية في جنوب السودان. فقد شهد اندلاع الحرب الأهلية في السودان عام 2023 عبور العائدين السودانيين الجنوبيين إلى المناطق الشمالية من جنوب السودان. وهذه المناطق هي الأكثر تضرراً من الفيضانات والصراع، وقد زاد هذا الوضع من الحاجة الملحة إلى الاستجابة المتكاملة. وفي خطابه أمام مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة في شهر سبتمبر من عام 2023، قال نيكولاس هايسوم، الممثل الخاص للأمين العام للأمم المتحدة في جنوب السودان، ورئيس بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان:

"نؤكد بشكل متزايد على النهج المنسق حول الترابط بين السلام والعمل التنموي والإنساني، بالتركيز على تعزيز الصمود المجتمعي تجاه الصدمات المرتبطة بالصراع والتغير المناخي والغذاء، وإيجاد حلول دائمة للنزوح، وتعزيز الحد من العنف المجتمعي، بما يشمل ذلك اعبر منصات المشروع مثل الصندوق الاستئماني للمصالحة والاستقرار والقدرة على الصمود، وبناء المؤسسات، وذلك بمحاذاة إطار الأمم المتحدة للتعاون من أجل التنمية المستدامة."[4]

وقد بدأت جهات فاعلة أخرى مثل برنامج الأغذية العالمي[16] للأمم المتحدة، واللجنة الدولية للصليب الأحمر،[17] في استدعاء ووضع استراتيجيات حول نهج أكثر شمولية، وذلك بالجمع بين الاستجابات الإنسانية، والسلام، والأهداف التنموية. كما وثقت مبادرات أخرى مثل برنامج سبل العيش للاجئين التابع للمفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، بين عامي 2016 و 2018، نتائج إيجابية على نطاق بسيط.[18] وقد بدأت منظمة الصحة العالمية في إجراء بحث لاستكشاف تأثيرات الصراع والفيضانات على الخدمات الصحية المدعومة انسانياً وتنموياً، وعلى وصول المجتمعات للخدمات الصحية، من أجل البدء في تطوير أنظمة صحية أكثر صموداً وشمولية.

تفاقم الفيضانات في جنوب السودان

الفيضانات الموسمية والتكيفات الاجتماعية والثقافية

بينما تفاقمت الفيضانات في جنوب السودان في الأعوام الأخيرة، وخاصة منذ ارتفاع درجات حرارة سطح البحر (ثنائية قطب المحيط الهندي)، في عام 2019، فتعتبر الفيضانات الموسمية أمراً عادياً في هذه الدولة، نتيجة موقعها في حوض نهر النيل. ويتدفق النيل الأبيض شمالاً عبر الدولة باتجاه السودان ومصر، وذلك من مصدره في بحيرة فيكتوريا، والتي تحاذي اوغندا، وكينيا، وتنزانيا. ويتبدد النهر شمال عاصمة جنوب السودان، جوبا، عبر منخفض ضحل من التربة الطينية، منتجا شبكة من القنوات والبحيرات والمستنقعات الدائمة والسهول الفيضية. وتصل إليه مياه أخرى من نهر السوباط الذي ينبع من جبال أثيوبيا. وهذه المنطقة هي مستنقعات سد، والتي تتضخم كل عام بسبب الأمطار.[19] وبالرغم من أن هطول الأمطار السنوي يبلغ ذروته عادةً في شهر أغسطس، فإن المياه ترتفع بالتدريج مسببةً الفيضانات الأكثر اتساعاً خلال شهر أكتوبر.[20]

النوير، والدينكا، والشيلوك، هي المجموعات العرقية التي تسكن في مستنقعات سد، بينما يعيش الأنيواك والمورلي على ضفاف نهري بيبور وأكوبو، والتي تغذي نهر السوباط. وعبر الزمن، تكيفت هذه المجموعات مع نمط الفيضانات الموسمية من خلال استراتيجيات مرنة لكسب المعيشة. وتشمل هذه الاستراتيجيات الرعي الزراعي البدوي، وجمع منتجات الغابات غير الخشبية، وصيد الأسماك، وبناء المستوطنات الموسمية مثل تلك الموجودة في الجزر الصغيرة. وتعترف منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة بهذه الممارسات المرنة كأساليب سمحت للمجتمعات بالعيش في مستنقعات سد منذ قرون.[19]

"التنمية"، والارتياب، والخلل الهيدرولوجي

منذ أواخر سبعينات القرن العشرين، شرعت حكومة السودان (والتي كانت تتمركز في شمال ما كان يعرف بدولة السودان الموحدة، والتي كانت تشمل السودان الحديثة وجنوب السودان) في تنفيذ مشاريع بنية تحتية على نطاق واسع في المنطقة الجنوبية تحت شعار "التنمية". وبدأ مشروع قناة جونقلي في عام 1978 بهدف زيادة تدفق المياه إلى شمال السودان ومصر. وتضمن ذلك قطع قناة كبيرة من بور في ولاية جونقلي إلى مالكال في

ولاية أعالي النيل. ونشبت نتيجة لهذا المشروع مظاهرات في إقليم جنوب السودان (الذي يعرف الآن بدولة جنوب السودان) عاكسةً انعدام الثقة طويل الأمد تجاه نوايا الأطراف الفاعلة في الشمال لدى السكان في الجنوب المهمش تاريخياً، وعاكسةً مخاوف بأن هذه القناة ستعطل سبل المعيشة وستضر بالبيئة من خلال أخذ الماء من مستنقعات سد. وفي عام 1984، هاجم المتمردون مشروع القناة وأوقفوا بناءه، مخلفين وراءهم قناة مغمورة جزئياً.

وفي نفس الوقت تقريبا اكتشف شيفرون، عملاق المواد البترولية الأمريكي، النفط بالقرب من بانتيو. وقامت الحكومة السودانية ذات الأغلبية الشمالية بمساعدة شيفرون. وقد أدى هذا التعاون إلى زيادة غضب السكان الجنوبيين الذين استاءوا من الجهود الملموسة للسيطرة على مواردهم واستغلالها. وأدت هجمات المتمردين إلى بيع شيفرون لاستثمارها إلى شركات آسيوية، والتي مضت قدماً في الشروع بأول صادرات نفط للسودان في عام 1999. وبينما احتفلت الحكومة السودانية بإنتاج النفط وبمبيعاته، رأت المجتمعات في المناطق المنتجة للنفط في تطور هذه الصناعة باعتبارها كارثة حلت عليهم. فقد احتلت البنية التحتية مساحات واسعة من الأراضي، ودمرت الممتلكات، وفاقمت النزاعات على الأراضي والحدود، ودمرت البيئة، وفشلت في توفير الوظائف المحلية.[21] والأهم من ذلك كله، فإن البنية التحتية الواسعة عطلت بشدة الصرف الطبيعي، متسببة في جعل بعض الأماكن أكثر جفافاً والبعض الآخر أكثر رطوبةً، مما أدى إلى تفاقم الفيضانات.

ومع استقلال جنوب السودان عام 2011، توقع المواطنون انتاجاً للنفط أكثر عدلاً وأقل ضرراً بالبيئة، ولكن هذا لم يحدث بعد.[22] فبدلاً من ذلك، تفاقمت التحديات البيئية المرتبطة بهذه الصناعة في سياق أعمال العنف المستمرة والفيضانات الأكثر خطورة.

تغير المناخ

وقد ساهم تغير المناخ في المزيد من الفيضانات الشديدة. فبالرغم من أن تواتر الفيضانات زاد خلال الستين سنة الأخيرة،[23] فإن كمية الأمطار غير المسبوقة في عام 2019، والتي كان سببها ظاهرة القطب الثنائي في المحيط الهندي وتغير المناخ، غمرت الممرات المائية الإقليمية، وهي تسبب تأثيرات طويلة الأمد. ودأبت الحكومة الأوغندية، والتي تتحكم بسد كهرومائي كبير أعلى نهر النيل، على التفريج عن المياه لمنع تدمير القرى على بحيرة فيكتوريا بسبب التدفق العكسي، وبالتالي إرسال المزيد من المياه في اتجاه مجرى النهر.[24] وكانت الفيضانات في جنوب السودان في عام 2020 شديدة جداً، بحيث لم تتراجع المياه تماماً في مواسم الجفاف الفاصلة. والتربة المشبعة بالمياه كانت تعني بأن المطر اللاحق أدى إلى فيضانات أكثر سرعة وشدة في عام 2021، وخاصة في ولايات جونقلي وأعالي النيل والوحدة. وحتى شهر أكتوبر عام 2022، فإن الكثير من المناطق التي نجت نسبياً في عام 2021 مثل ولايات شمال بحر الغزال وواراب وغرب الاستوائية هي الأخرى غمرتها مياه الفيضانات. وتشير بعض التقديرات إلى أن ما يقارب 2.6 مليون شخص تضرروا بحلول شهر ديسمبر، 2022.[25] وظهر نمط مماثل في عام 2023 وهو العام الخامس على التوالي من الفيضانات التاريخية في البلاد، بالرغم من أن عدد أقل من الأشخاص تضرروا على ما يبدو (انظر الشكل رقم 1).[26] ومن غير المتوقع ان تجف مياه الفيضانات التي تغطي المناطق الأكثر تضرراً، مثل محيط بانتيو في ولاية الوحدة، بالكامل حتى عام 2028.[27]

الشكل رقم 1. مستويات الماء (الحد الأقصى بالأصفر، الحد الأدنى بالأحمر) في جنوب السودان، كما تم الكشف عنها بواسطة الأقمار الصناعية، 11 - 15 أغسطس عام 2023

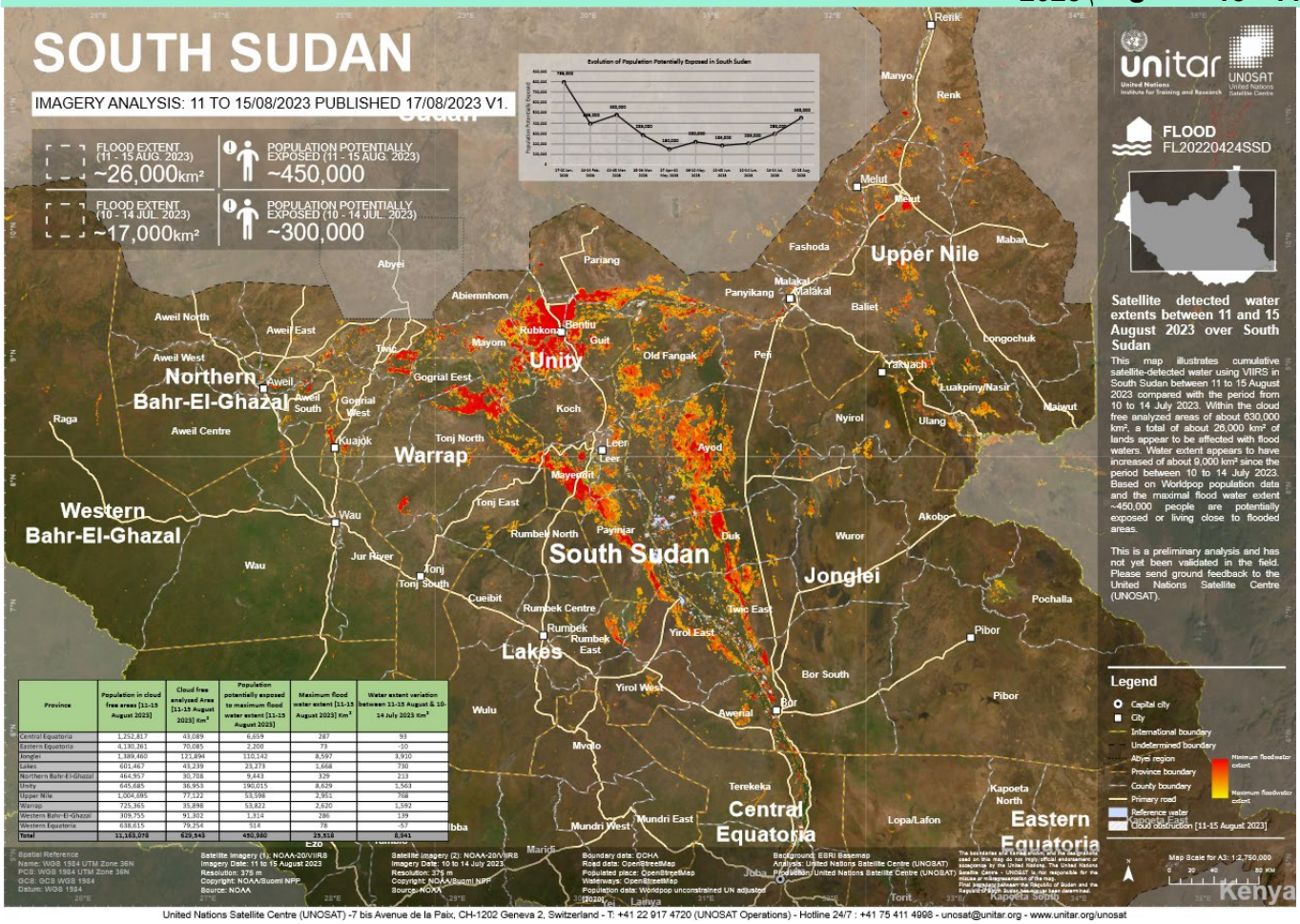

المصدر: مركز الأقمار الصناعية التابع للأمم المتحدة. (17 أغسطس عام 2023). *رصد القمر الصناعي نطاقات مياه تتراوح بين 11 و15 أغسطس، 2023 فوق جنوب السودان*. https://unosat.org/products/3659

آثار الفيضانات في جنوب السودان

للفيضانات آثار سلبية مباشرة وفورية ويعزز بعضها بعضاً، وقد تضر بالأمن، والسلام، وسبل العيش، والصحة، والأمن الغذائي، والتعليم، وغيرها. وتكافح جنوب السودان بالفعل من أجل توفير الخدمات الأساسية، والبنية التحتية، والأمن، وبيئة مواتية لسبل العيش. وتفاقم الاضطرابات الناتجة عن أحداث الفيضانات الهشاشة الاجتماعية والاقتصادية على المدى المتوسط والبعيد.

الآثار على السلام والصراع

إن أحد المبادئ الرئيسية لاتفاقية السلام المنعش في جنوب السودان هو السماح للأفراد النازحين بالرجوع الى ديارهم "بأمان وكرامة".[28] وبعد اعتماد اتفاقية السلام المنعش في عام 2018، مكنت الظروف الأمنية المحسنة حوالي مليوني سوداني جنوبي مهاجر ونازح داخلياً من العودة إلى ديارهم بحلول منتصف 2021.[28] إلا أن الفيضانات أدت إلى إبطاء هذه العملية، كما أدت إلى المزيد من النزوح والصراع. وأكدت معالي النائب الأول لرئيس مجلس الدولة في جنوب السودان، ماري أين ميجوك، في الجمعة، 18 نوفمبر عام 2022 بقولها:

"لقد أثر تغير المناخ علينا، مثل الفيضانات في بعض المناطق الآن، والتي يشعر بها الجميع في جميع أنحاء البلاد. ونتيجة لذلك، فنحن لدينا، ليس فقط أشخاص نازحين داخلياً بسبب الصراع، ولكن أيضاً أشخاص نازحين داخلياً بسبب الأزمة البيئية أو التغير المناخي، وليس هذا فقط، فالآن تمر بعض المجتمعات بنزاعات بين المجتمع المستضيف والأشخاص النازحين."[29]

تاريخياً، مكنت الهجرة من القدرة على الصمود في وجه الفيضانات والمناخ في جنوب السودان، من خلال القوانين العرفية لحيازة الأراضي المجتمعية. وقد مكنت هذه القوانين الشيوخ من المجتمعات المختلفة للتفاوض على الوصول الموسمي، وحسب الحاجة، إلى الأرض، من أجل الزراعة، والرعي، وصيد الأسماك، والصيد، وجمع الحطب، والإيواء، وحاجات أخرى، بما في ذلك أثناء الفيضانات.[23] ومع ذلك، تؤدي الفيضانات الأكثر تواتراً وشدة إلى إجهاد هذه المعاملة بالمثل المعتادة، لا سيما على خلفية النزاع المسلح الذي طال أمده، (وإن كان متقطعاً في بعض الأحيان)، بينما يكون لها في الوقت نفسه آثاراً معقدة على الصراعات دون الوطنية.

العنف بين المجتمعات في المناطق المتضررة من الفيضانات

الضغوط المتراكمة والمترابطة الناجمة عن تغير المناخ وانعدام الأمن الغذائي، واضطرابات سبل العيش، والتضخم الاقتصادي، قد تؤدي إلى العنف بين المجتمعات، والنهب، ومداهمة الماشية.[30] فقد ينظر إلى مثل هذه المداهمات على أنها أسلوب لتعويض الخسائر و/ أو تأمين مصادر الغذاء، تحسباً للمجهول،[30] مثل الفيضانات. فعادةً ما يتم تعبئة الشباب لتنفيذ المداهمات في مواجهة مثل هذا المجهول، وذلك بتشجيع من قبل القادة المؤثرين الذين يقدمون التبرير الروحي.[31] وتعود بعض الأمثلة على الفيضانات المساهمة في الصراع عن طريق النزوح في السودان إلى القرن التاسع عشر الميلادي.[23] وقد ظهر مثال أحدث وأبرز خلال الحرب الأهلية السودانية، عندما ساهم فيضان كارثي، أثر على معظم مناطق ولاية أعالي النيل، في الصراع الوخيم بين قبيلتي الدينكا والنوير في عام 1991. وقد أدى ذلك النزاع إلى انقسام حركة تحرير الجنوب، وإلى إطالة أمد الحرب الأهلية، بالإضافة إلى زرع بذور الصراع السياسي الذي حدث عام 2013، والذي لا تزال آثاره موجودة حتى يومنا هذا.[23]

العاملون في المجال الإنساني المتمركزون في ولاية الوحدة، والذين تمت استشارتهم في هذا الموجز، أفادوا بأن الفيضانات الأخيرة كانت واسعة جداً في ولاية الوحدة، لدرجة انخفاض مداهمة الماشية بسبب أن مساحات شاسعة من المياه الراكدة أدت إلى قطع الطرق بين القرى. وأشار الخبراء الذين تمت استشارتهم في هذا الموجز بأنه من المحتمل عودة العنف عند جفاف الأرض.

المبادرات التي تتناول الفيضانات والسلام غير مترابطة إلى حد كبير. ففي الأماكن الأكثر تضرراً من الفيضانات، تمكنت بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان، ومنظمة الهجرة الدولية، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، من الحفاظ على بعض أنشطة بناء السلام وإشراك الشباب لتعزيز التماسك الاجتماعي. فإن الاستجابة للآثار المباشرة للفيضانات، والتخفيف منها، كان محور التركيز الأكبر للإدارات الحكومية في الولايات، والجهات الفاعلة الإنسانية الأخرى. وفي مناطق أخرى، طورت بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان مشاريع تجريبية متكاملة للسلام والقدرة على الصمود والتعافي. ويتم تنفيذ هذه المشاريع في ولاية شرق الاستوائية وولاية غرب الاستوائية وولاية شمال بحر الغزال وولاية غرب بحر الغزال.[15]

الصراعات بين المزارعين والرعاة

دفع عدم اليقين المناخي طويل الأمد في المنطقة الرعاة إلى تطوير استراتيجيات تكيفية، والتي شملت الهجرة الموسمية. وتقوم السلطات التقليدية والسياسية بشكل روتيني بالتوسط في الاتفاقيات مع مجتمعات المزارعين، للحصول على الإذن والمرور الآمن لمجموعات الرعاة.[32] وتتأثر هذه الاتفاقيات بأحداث الصراع الأكبر. فقد دفعت مذبحة بور التي حدثت عام 1991، والتي شكلت حدثاً مأساوياً كبيراً خلال الحرب الأهلية السودانية الثانية، مئات الآلاف من شعب الدينكا إلى الفرار نحو الإقليم الاستوائي في الجنوب. وقد أدى ذلك إلى خوف السكان من كون هذا التهجير يمثل احتلالاً، مما دفع الشعب الاستوائي إلى النزوح التصاعدي إلى دول مجاورة، حتى إبرام اتفاقية السلام الشامل عام 2005.

وفي السنوات الأخيرة، حدثت فيضانات واسعة النطاق وطويلة الأمد في المناطق السكنية لشعب الدينكا، ورعاة آخرين مثل النوير. وقد أدت هذه الفيضانات إلى زيادة حاجات تلك الشعوب إلى الهجرة الأكثر بكوراً والأطول مسافةً إلى مناطق زراعية في الجنوب غير متأثرة بالفيضانات، مما أدى إلى زيادة التوترات.[20] وفي أعقاب الحرب الأهلية الأخيرة، والتي انتمى بعض السياسيين الأقوياء فيها، وجهات فاعلة مسلحة، إلى جماعات تربية الماشية، أصبحت التوترات المحيطة بهجرات الرعاة، والناجمة عن الفيضانات، إلى المناطق الزراعية للولايات الاستوائية، أكثر فتكاً وتسيساً بشكل علني. فقد تعرضت مجتمعات زراعة المحاصيل في جوبا (بما يشمل المونجالا و اللوكيليري و اللوبونوك)، بالإضافة إلى مقاطعات ماغوي وكاجوكاجي وماريدي ومندري، لعمليات قتل وتدمير محاصيل، وجرائم أخرى نفذها مربو مواشي مسلحون من ولاية جونقلي المتضررة من الفيضانات، مما أدى الى نزوح جديد.[33-35] وبالرغم من إدانة بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان، والترويكا (الولايات المتحدة والمملكة المتحدة والنرويج)،[36] واللجنة المشتركة للرصد والتقييم،[37] والكنيسة الكاثوليكية[38] (علماً بأن الهجوم حدث قبل يوم واحد من زيارة البابا إلى جوبا)، وبالرغم من أوامر الولاية لمربي الماشية بترك المنطقة، فقد عانت الولاية والحكومات المحلية في احتواء العنف بين الرعاة والمزارعين. وتنوي الحكومة في ولاية وسط الاستوائية تقديم مشروع قانون للتحكم في حركة الماشية.[39] وقد بدا بأن هذه الجهود نجحت بشكل جزئي. فحسب محافظ مقاطعة جوبا، فقد تسارع رجوع الماشية إلى ولاية جونقلي في عام 2023.[40] إلا أن ذلك يمثل إشارة بأن استمرار مياه الفيضانات، وانعدام الأمن في شرق جونقلي، قد دفع مجدداً بعض الجماعات للرجوع إلى مناطق في ولايتي غرب ووسط الاستوائية، مشيراً إلى الحاجة لتدخلات أكثر استدامة.

ضغوط متزايدة من العائدين والأشخاص المهجرين داخليا

إن اندلاع الحرب الأهلية في السودان في شهر أبريل عام 2023 دفع العديد من السودانيين الجنوبيين إلى هجرة العودة إلى جنوب السودان وإلى الولايات الأكثر تضرراً من الفيضانات. وقد كانت رحلاتهم محفوفة بالمخاطر، حيث أبلغ العائدون عن عمليات سرقة واعتداء جنسي وقتل.[41] وقد أضافت إقامتهم الضغط على المجتمعات المستضيفة، وعلى النازحين الذين يعيشون أصلاً في المناطق المستقبلة، والذين عانوا من الفيضانات والعنف والنزوح. وفي شهر يونيو عام 2023 أعرب المسؤولون في ولاية الوحدة عن أسفهم تجاه الضغط المتزايد على الموارد المحدودة. وكان الإحساس بهذا الضغط أكثر شدة حول بانتيو، حيث زاد عدد الأشخاص النازحين في المنطقة إلى حوالي 200 ألف، وسط ظروف الفيضان المستمرة منذ ثلاث سنوات، بينما كان العديد من العائدين في حاجة ماسة إلى المساعدات الإنسانية.[42] وقد أعلنت حكومة ولاية الوحدة بأن الولاية ستخصص أراضي للعائدين من أجل الاستيطان الدائم،[43] ولكن مع عدم قدرة العديد من الأشخاص على مغادرة المدن المحمية بالحواجز، ومع ندرة الأرض المرتفعة في ولاية الوحدة، فإن تخصيص الأراضي يبقى مسألة ملحة ومثيرة للجدل. وفي ولاية واراب المحاذية للسودان أيضاً، أعلن برنامج الأغذية العالمي عن مخاوف مشابهة حول قدرته على التعامل مع التدفق المرتفع للعائدين والنزوح المرتبط بالنزاعات والفيضانات.[44] وفي أكثر مقاطعات الولاية تأثراً بالفيضانات، وهي غوغريال الشرقية، فقد واجهت المجتمعات عقداً من تراجع الإنتاج الحيواني والمحاصيل، وأصبح الناس الآن يتدافعون من أجل الطعام في منافسة مع الأشخاص النازحين داخلياً، والسكان العائدين. ويشمل هذا التدافع البحث عن الموارد الغذائية البرية المستنفذة، والتي أصبح جمعها وسيلة هامة للبقاء.[45]

النزوح الى المناطق الحضرية

كما أن الآثار المتشابكة للصراع والفيضانات، والأزمات البطيئة وسريعة الظهور، تستمر في جعل الحياة الريفية أكثر هشاشة، فإن التحضر هو أيضاً مصدر قلق. وقد وصف مقدم رعاية انسانية تمت استشارته في هذا الموجز، التنقل غير المدعوم للشباب إلى المناطق الحضرية، بأنه يشكل تأثير مقلق وطويل المدى للفيضانات. فالتشرد والجريمة ينظر إليهما كعواقب وخيمة محتملة، بينما تصبح موارد البلدة والمدينة مثقلة، وبينما يفقد التراث الثقافي الريفي عندما ينزح الناس عن مصادر أرزاقهم وأوطانهم.

آثار الفيضانات على الصحة والرفاهية

الحوادث والأمراض

وفقا لتقييم سريع أجري في عام 2022، والذي استخدم الاستبيانات، بالإضافة إلى المقابلات والنقاشات مع السكان المحليين في مناطق متضررة من الفيضانات، ورد بأن الفيضانات تسببت في الوفيات، نتيجة للغرق، وانهيار المآوي، ولدغات الأفاعي، في مناطقهم.[28]

خلال الفيضان، فإن الوصول إلى المياه النظيفة والبنية التحتية للصرف الصحي غير ممكن، لأن الآبار ومراحيض الحفرة لا تعمل. كما أن المياه تصبح ملوثة بسبب ممارسة التغوط في العراء من قبل الأشخاص.[28] ويعد هذا المصدر من التلوث خطراً كبيراً في ظروف المخيمات المزدحمة، خاصة انتشار الأوبئة مؤخراً مثل الكوليرا والتهاب الكبد ه في الدولة.[46] كما أن الحيوانات التي تحتاج لمشاركة الأرض الجافة قليلة المساحة، مع الأشخاص، تشكل أيضاً مصدراً لتلوث المياه.

إن الخوض عبر المياه والطين يتسبب في الطفح الجلدي، والجروح في الأقدام، والإصابات، كما هو الحال عندما يسقط كبار السن والنساء الحوامل.[47] وقد يتسبب السكن في العراء شعور الناس بالبرد وتعرضهم للسعال والتهابات الجهاز التنفسي.[48]

كما أن هناك خطر الإصابة بالأمراض من المياه الراكدة والتي هي بمثابة مصدر للبعوض. وقد سجلت المنشآت الصحية معدلات إيجابية للملاريا أعلى من المعتادة، مع ما يصل إلى 70% من الحالات سببها وباء الملاريا في الرينك، في ولاية أعالي النيل.[49]

إن السكان في المناطق المنتجة للنفط نسبوا سابقاً الأمراض الجلدية والإسهال والتشوهات الخلقية لدى الأطفال والماشية، إلى دخول البترول إلى إمدادات المياه،[50] والذي زادت الفيضانات منه بشكل خاص. لقد أثارت الفيضانات الأخيرة في ولاية الوحدة، وهي مركز رئيسي للتنقيب عن النفط، مخاوف من هذا التلوث البيئي.[51]

الجوع وسوء التغذية

في المناطق الأكثر تضرراً من الفيضانات، قد يغيب الناس عن عدة مواسم زراعة وحصاد، وقد يفقدون مواشيهم، مما يؤدي الى الجوع والمرض، والمعاناة. إن خسارة استثمارات الثروة الحيوانية يقلل أيضا من الثروة والقدرة على التحمل. ويدفع ذلك الكثير من الناس إلى اللجوء إلى ممارسات البقاء. فبينما يمارس الرجال صيد الأسماك، فإن النساء تجمعن وتعالجن وتطبخن مصابيح زنبق الماء، والتي تحتاج إلى عمالة مكثفة، منتجة منها عصيدة ذات مذاق سيء ومنخفضة السعرات الحرارية.[47] وإن العيش على هذا النظام الغذائي المقيد في أوقات الفيضانات ولفترات طويلة، بالإضافة إلى توترات أخرى مرتبطة بالفيضانات، يؤثر سلباً على صحة الأفراد النفسية والبدنية. واعتباراً من شهر نوفمبر عام 2023 فإن ما يقارب نصف سكان جنوب السودان (46%) كانوا يواجهون انعدام الأمن الغذائي الحاد، أو أوضاع أكثر سوءاً من ذلك، حيث أن المناطق المتضررة بشدة من الفيضانات في ريبكونا (بما فيها بانتيو) في ولاية الوحدة، ودوك ونيرول في ولاية جونقلي، كانت الأكثر تضرراً.[52] وبحسب موظفي مفوضية الإغاثة وإعادة التأهيل التابعة للحكومة، بالإضافة إلى المسؤولين المحليين، والزعماء، وموظفي المنظمات غير الحكومية، الذين تمت مقابلتهم لتقييم الفيضانات في جميع أرجاء الدولة، فقد أشاروا إلى أن المساعدات الإنسانية تعتبر غير كافية.[28] وقال عامل في المجال الإنساني تمت استشارته في هذا الموجز:

"هذه فترة صعبة جداً من الانتظار والمعاناة والأمراض وانعدام المواد الغذائية. إنها فترة رهيبة لهذا المجتمع [...] *وآسف للقول بأنه حتى الآن فإن الحكومة لا تفعل شيئاً. وبدلاً من ذلك، يفكر الناس بالهجرة إلى أماكن أخرى مثل جوبا، حيث تتوفر جميع الخدمات - ولكن هذا يجلب المشاكل في حد ذاته."*

انخفاض إمكانية الوصول الى الرعاية الصحية

تزيد الآثار الناتجة من الفيضانات على الصحة من الحاجة الى الخدمات الصحية التي يمكن الوصول إليها، ومع ذلك تقلل الفيضانات إمكانية وصول الأشخاص إلى الرعاية الصحية في سياق الخدمات المنهكة بشدة. واعتباراً من شهر يونيو عام 2023، فإن 76% من منشآت الرعاية الصحية

والعيادات المتنقلة حول الدولة كانت تعمل بالحد الأدنى على أقل تقدير(يتم تعريفها بأنها مفتوحة أو موجودة، وتوفر أحد خدمات الحزمة الأساسية لخدمات التغذية، والخدمات الصحية في جنوب السودان على أقل تقدير، وتشمل تلك الخدمات الرعاية العلاجية في العيادات الخارجية)، وتعتبر بعض المواقع المتضررة من الفيضانات متأثرة بشكل خاص.[53] وفي مقاطعة رومبيك الشرقية، في ولاية البحيرات، فإن 6 من أصل 21 منشأة صحية بقيت تعمل بشكل كامل في شهر نوفمبر عام 2022 وذلك نتيجة الفيضانات، والتحديات المرتبطة بالتمويل.[54]

قد تكون إمكانية الوصول إلى الرعاية الصحية بالنسبة للأشخاص النازحين داخلياً، والذين هم الأكثر ضعفاً، محدودة بشكل خاص. ففي مختلف أنحاء البلاد في عام 2022، فإن ما يقارب ثلث الأشخاص النازحين داخلياً وربع العائدين، كانوا يعيشون في مستوطنات تبعد أكثر من خمسة كيلومترات عن منشأة صحية عاملة.[55] وما يقدر بـ 225 ألف شخص نازح كانوا يعيشون على بعد أكثر من 15 كيلومتراً من منشأة صحية عاملة.[56] وكان السكان في ولايات واراب و جونقلي وأعالي النيل والبحيرات الأكثر تضرراً.[55] إن حاجات الرعاية الصحية تميل إلى كونها أعلى بالنسبة للأشخاص النازحين داخلياً، والذين يقطنون مخيمات أصغر حجماً، وللسكان الذين استوطنوا مناطق نائية ينظر إليها على كونها أكثر أماناً، إلا أن هذه المواقع هي أيضاً بعيدة عن متناول نظام الرعاية الصحية القائم. وقد تحد مياه الفيضانات التي تقطع مسارات النقل عن بعض المناطق، قدرة السكان على الوصول إلى أية منشآت قد تكون تعمل ولو بشكل ضعيف.

إن تمويل مرتبات العاملين في المجال الصحي ومستلزمات الأدوية انخفض خلال العقد الأخير بسبب الإنفاق الحكومي الذي لا يذكر على الصحة، وبسبب التخفيضات الكبيرة في المساعدات الأجنبية. ونتيجة لذلك، انتشرت رسوم المستخدمين في جميع مستويات نظام الصحة العامة. فإن الحاجة إلى الدفع من أجل تلقي الخدمات الصحية يخلق عوائق مالية تجاه امكانية الوصول إلى الرعاية الصحية. وتم اجراء تقييم مشترك بين الوكالات لآثار الفيضانات في بانييجيار في ولاية الوحدة في شهر يناير عام 2023. ومن بين الأسر الـ 333 التي شملها الاستطلاع، أبلغت 186 أسرة (56%) بأنها نفسها أو شخصاً من عائلتها لم يتمكن من الوصول إلى الرعاية الصحية الضرورية، بسبب خروج بعض المنشآت الصحية القريبة عن العمل، أو بسبب ارتفاع تكلفة الحصول على الرعاية الصحية.[57]

تسلط التداعيات الصحية المباشرة للفيضانات الضوء على الحاجة إلى جهود الإغاثة قصيرة المدى، بالإضافة إلى المبادرات طويلة الأمد. فإن هذه المبادرات، والتي ستحتاج إلى عمل منسق ومستدام، تشمل تعزيز الأنظمة الصحية، وتطوير الاستراتيجيات، والبنى التحتية، لضمان الأمن الغذائي. وبينما يواجه القطاع الصحي تخفيضات كبيرة في الإنفاق، إلا أن مخططي النظام الصحي الذين تمت استشارتهم في هذا الموجز يتنبؤون بأنه خلال الخمس سنوات القادمة لا يمكن تقديم الدعم إلا لـ 75% من المنشآت تقريباً. كما تنبأ المخططون بأن تمويل الصحة لن يستخدم في إعادة بناء المنشآت التي دمرتها الفيضانات والصراع، أو في بناء منشآت جديدة. كما أن التخطيط طويل المدى يعتبر مقيداً بالتمويل الذي يستطيع تقديمه العاملون في المجال الإنساني. ويحتاج المخططون إلى الربط بين الشركاء في المجال الإنساني والتنموي والمنشآت، حسب قدراتهم في الاستجابة للأزمات. كما يحتاج المخططون إلى إسناد المناطق الأكثر عرضة للفيضانات والعنف إلى منظمات انسانية غير حكومية دولية، ومنظمات أكبر حجماً. كما تدرك المنظمات الانسانية الكبيرة بأن الوصول إلى الرعاية الصحية يؤثر على قرارات الهجرة، حيث تنشأ القرى وحتى البلدات الصغيرة، حول المستشفيات الجديدة والعيادات. ويخلق ذلك معضلة حول إمكانية الاستثمار في مناطق متضررة من الفيضانات الشديدة، إذا كان ذلك يجلب السكان لاستيطان الأراضي التي تعتبر غير مناسبة جغرافياً على المدى الطويل.

الآثار على سبل العيش والتعليم

تسبب الفيضانات المتكررة خسائر فادحة في سبل المعيشة. ففي جنوب السودان، معظم سبل المعيشة تستند إلى أنشطة حساسة للمناخ مثل الزراعة، وتربية الماشية، وصيد الأسماك، والحراجة. ففي عام 2021 فقط، أودت الفيضانات بما يقارب من مليون رأس من حيوانات الماشية، كما دمرت أكثر من 37 طن من المحاصيل، وألحقت الضرر بـ 65 ألف هكتار من الأراضي المزروعة.[58] كما تضررت الطرق، والجسور، والأسواق، بشكل كبير في بعض المناطق، وبعض المحلات التي لا زالت تعمل تواجه صعوبة في توفير المؤن، حيث أن الأسعار مرتفعة للغاية.[28]

كما دمرت الفيضانات المدارس والمواد التعليمية. ففي بعض المناطق غمرت مياه الفيضانات الأبنية، ومنعت المدارس من العمل تحت الأشجار. ونتيجة لذلك، فقد توقفت برامج الوجبات المدرسية. وبينما ترك العديد من العائلات والمدرسين مناطقهم، فإن الكثير من العائلات التي بقيت منعت أطفالها الصغار من الذهاب إلى المدرسة خوفاً من غرقهم أو لدغهم من قبل الأفاعي وهم في طريقهم إلى المدرسة.[28] وإجمالاً، فإن الفيضانات المتكررة شكلت انتكاسة كبيرة في إمكانية حصول الأطفال على التعليم، وتوفير سبل المعيشة للأسر. وسيحتاج التعافي إلى مساعدة انسانية متكاملة، وإلى استثمار تنموي لدعم بنية تحتية قادرة على الصمود، بالإضافة إلى دعم الخدمات، والضمان الاجتماعي.

الآثار على قدرة الدولة والحوكمة

للفيضانات أيضا تأثيرات أكثر اتساعاً على قدرة دولة جنوب السودان على الحكم، وتزويد البنية التحتية الضرورية، والخدمات، بطريقة مستدامة. وكما سبقت الإشارة، فإن الفيضانات المستمرة تتفاعل مع الصراعات - سواء كانت محلية أو عبر الحدود - والأزمات الحادة الأخرى. فبمواردها المحدودة، يجب على الدولة أن تتفاعل باستمرار من أجل توفير الإغاثة الفورية، والتركيز على منع الآثار الأسوأ للكوارث. فلم يتبقى إلا موارد قليلة لدعم العمل الأكثر استراتيجية وطويل الأمد والمشترك، بالرغم من تطلعات السياسة لدعم نهج متكامل. كما تم الإبلاغ بأن النزوح يؤثر على ديناميات القيادة في جنوب السودان. وذلك لأن النزوح له آثار على مشاركة السكان في المشاريع الإنسانية والتنموية، وعلى المساواة بين الجنسين في وصولهم الى خدمات الدعم، والتي قد تكون ذات صلة بالاستجابة للفيضانات. فعلى سبيل المثال، فإن النزوح من المناطق القبلية والعشائرية التقليدية يمكن أن يتسبب في خسارة بعض الأشخاص لحقوق القيادة المبنية على النسب، بينما يؤدي التحرك نحو المخيمات من قبل الأشخاص النازحين داخلياً والمهاجرين إلى تعزيز القيادة من قبل الشباب والنساء.[59] وبينما يحتمل أن ينظر إليه على أنه معطل لترتيبات الحوكمة التقليدية، فقد يؤدي ذلك إلى اعلاء صوت وتوسيع دور المجموعات المهمشة والتقليدية.

كما أن صناعة النفط تمر باضطراب شديد بسبب الفيضانات، حيث أن حقول النفط تغمرها مياه الفيضانات مما يوقفها عن الإنتاج.[60] ويؤثر ذلك سلباً على مصدر أساسي للدخل في جنوب السودان. وبالرغم من الخلاقات والتوترات المحيطة بصناعة النفط، بما يشمل مفاقمة عدم المساواة، والفساد، والصراع، والمخاطر البيئية، فإن النشاط الاقتصادي الناتج عن هذا القطاع يوفر ما يزيد عن 90% من الدخل المحلي الذي تجمعه الحكومة.[61]

استراتيجيات الوقاية من الفيضانات والاستجابة لها

اتخذت الجهات الفاعلة على مستويات مختلفة الترتيبات لمنع آثار الفيضانات والاستجابة لها. وتشمل تلك الجهات الفاعلة الحكومة الوطنية لجنوب السودان، والتي عادةً ما تتعاون مع الشركاء الأجانب والوطنيين، بالإضافة الى الجهات المحلية. وقد يؤدي تكامل الجهود خلال نهج رابطة الإنسانية والسلام والتنمية إلى صمود أكبر من قبل السكان. فعملياً، يعني ذلك الربط بين الوقاية من الفيضانات وجهود الإغاثة، واستراتيجيات تنموية طولية المدى، بالإضافة إلى التأكيد على أن الجهود حساسة للصراع - وتساهم في بناء السلام عندما يكون ذلك ممكناً.

ويلخص هذا القسم الاستراتيجيات الحالية المستخدمة للوقاية من الفيضانات والاستجابة لها، كما يدرس كيف يمكن لهذه الاستراتيجيات أن تكون أكثر فاعلية من خلال منهج الرابطة.

المشهد السياساتي والقانوني

قادت وزارة الشؤون الإنسانية وإدارة الكوارث عملية تطوير السياسة الوطنية لإدارة مخاطر الكوارث، والتي تم إقرارها في شهر فبراير، عام 2022. وقد وضعت هذه السياسة إطاراً مؤسساتياً للمساعدات الإنسانية وإدارة مخاطر الكوارث، بما في ذلك تعزيز ثقافة تقليل مخاطر الكوارث من أجل الصمود المجتمعي، وبناء القدرات لإدارة مخاطر الكوارث على جميع المستويات.[62] كما قامت وزارة الشؤون الإنسانية وإدارة الكوارث أيضاً بتطوير استراتيجية وطنية خمسية للحد من مخاطر الكوارث ما بين عامي 2017 و2021، بالإضافة الى خطة استراتيجية وطنية لإدارة الكوارث بين عامي 2018 و2020، والتي ذكرت أن عملها ذو الأولوية هو جعل حل النزاعات المجتمعية وحل النزاع جزءً لا يتجزأ من إدارة الكوراث.[63] كما أنه يتم حالياً تطوير مشروع قانون وطني لإدارة مخاطر الكوارث، مما سيخلق أساساً قانونياً لتعزيز الإطار الناشئ لإدارة مخاطر الكوارث داخل الدولة.[64]

وبينما يستمر المشهد السياسي في التطور، تبقى التحديات المرتبطة بمحدودية الموارد والقدرات المؤسساتية كما هي. وقد أدى ذلك إلى استجابات حكومية للفيضانات ضمن هذه الأطر، والتي وصفت بأنها "شديدة التفاعل"،[65] بالرغم من الآمال المتوجهة نحو التخطيط الاستراتيجي الأوسع. وتبقى هناك تحديات حول تفعيل مناهج إدارة مخاطر الكوارث، والتي صممت حول الاحتياجات المحلية، والمعرفة، والمواد.[66]

إنشاء الحواجز وإصلاحها ودعمها

بقيت الحواجز محط تركيز أساسي للحكومة المحلية، وللمنظمات المحلية والدولية، وللمجتمعات، من أجل تخفيف آثار الفيضانات وتعزيز الصمود. فعادة ما تستعمل الحواجز الترابية في جميع مناطق جنوب السودان.[23] وقد ركزت المشاريع الكبرى على بناء الحواجز لحماية بلدات مثل بنتويا وربكونا ولير في ولاية الوحدة، كما هو موضح أدناه.[67] وقد جعلت الجهات الفاعلة التابعة للأمم المتحدة هذه المناطق داخل ولاية الوحدة (وخاصة بنتويا) ذات أولوية بسبب شدة الفيضانات، مما يجعل بناء الحواجز على هذا المستوى تحدياً كبيراً بشكل خاص (انظر إلى الشكل رقم 2 كمثال). وتعاني بنتويا من القتال، وتدمير المناطق الحضرية، كما أن هذه المدينة تستضيف أيضاً معسكراً كبيراً للأشخاص النازحين داخلياً، والذي يسكنه سكان من شعب النوير بشكل أساسي، والذين ليست لديهم بدائل توطين أخرى داخل الولاية، وهم معرضون للهجمات بشكل كبير.

شكل رقم 2. الحواجز المحيطة بمخيم الأشخاص النازحين داخلياً في بانيو تقوم بحماية ما يزيد عن 100,000 شخصاً تم تهجيرهم بسبب الفيضانات أو الصراع

المصدر: © كرستينا سيمونز 2022 (مصورة فوتوغرافية). أعيد الإنتاج بإذن. أي استخدام يجب أن يكون مصرح به من قبل كريستينا سيمونز.

في ولاية جونقلي، ركز مشروع إعادة تأهيل الحواجز على بناء وإصلاح الفجوات في جدار الحاجز البالغ طوله 93 كيلومتراً، والذي يمتد مما تبقى من قناة جونقلي من أدوار في مقاطعة بور إلى أبير في مقاطعة تويك الشرقية.[68] ويحمي هذا الحاجز 190,000 شخصاً يسكنون على امتداده.[69] وكان العمل على إنشاء هذا الحاجز يشكل مشروعاً طويل الأمد ولكن متقطع، منذ بداية حفر قناة جونقلي. فعلى سبيل المثال، دعمت الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية أعمال البناء هنا بعيد اتفاقية السلام الشاملة في عام 2005 كجزء من جهود خلق بيئة مواتية للأشخاص النازحين من أجل عودتهم. وبعد مرور عقد كامل بدون صيانة، طغت فيضانات عامي 2019-2020 عليه. وسمح العمل في عام 2023 لـ 13,000 شخصاً نزحوا بسبب الفيضانات، بالرجوع إلى ديارهم.[69] إلا أنه في شهر مارس عام 2024 أبلغ محاور تمت استشارته خلال هذا الموجز بأن الحاجز قد أصبح مثقلاً مرة أخرى، وبأن مياه الفيضانات غيرت المنطقة بشكل جذري. وقد وصف هذا الشخص بأنه في المنطقة التي كانت في يوم من الأيام غابة ومرج ترعى فيه المواشي، أصبحت الآن *"مياه الفيضانات على مدى البصر، حيث قد تعتقد بأنك في بحيرة فيكتوريا... كما أن الأمواج المشابهة لأمواج البحر، تهدم الحواجز"*. كما يقال الآن بأن شركاء التنمية يخططون لنقل أجزاء من هذا الجدار شرقاً مسافة عشرة كيلومترات.

كما ركزت بعض المشاريع الصغيرة الأخرى على طرق الحواجز لإبقاء القرى متصلة، كما هو الحال في غوغريال الغربية في ولاية واراب.[70] كما شوهد بأن بعض السكان يتم دعمهم لإصلاح الحواجز بأنفسهم، وخاصةً في قرى ينظر إليها على أنها محاور استقرار مثل بور في ولاية جونقلي.[71] أما القيود المرتبطة بالتمويل، فتعني بأن الناس في معظم المناطق الأخرى من الدولة مثل قرية فانجاك المغمورة في ولاية جونقلي لم يتلقوا الدعم، واضطروا إلى بناء حواجز صغيرة وإلى نزح الماء بأنفسهم بصورة غير ناجحة في معظم الأحيان.[72]

العمل "الاستباقي": نقطة بداية للاستجابة المتكاملة

في بنتويا، في عام 2022، جرب العاملون في المجال الإنساني بقيادة مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية منهجاً قائماً على مبادئ "العمل الاستباقي" المستخدمة في كوارث مناخية حول العالم.[27] وحيث تنبأت بعام آخر من الفيضانات الكارثية، حشدت التجربة برنامجاً قوياً لبناء الحواجز، بالإضافة إلى خدمات متعددة القطاعات استهدفت 100,000 شخصاً نازح داخلياً داخل المخيمات و19,000 شخصاً آخر نزحوا بسبب الفيضانات إلى مستوطنات غير رسمية مجاورة. وقد شملت العناصر المبتكرة لهذا النهج ما يلي:

- **الجمع بين المخصصات** من الصندوق المركزي للاستجابة لحالات الطوارئ، وصناديق المساعدات الإنسانية في جنوب السودان، والإفراج عن الأموال قبل ستة أشهر من نفس السنة "لدفع الاستجابة إلى الأمام".
- **تشكيل فريق عمل خاص رفيع المستوى** للعمل في بنتويا من أجل تسريع اتخاذ القرارات بين الوكالات، ومستويات الحكومة، وللتأثير على عقلية الجهات الفاعلة الأكثر اعتياداً على التدخل التفاعلي في الأزمات.
- **اعتماد "أداة تتبع" النتائج العامة لزيادة الشفافية** والرقابة متعددة الوكالات.

بحسب المراقبين، أظهرت التجربة نجاحاً ساحقاً.[27,73] عانى المخيم المخصص للأشخاص النازحين داخلياً في بنتويا من فيضانات محدودة الحجم، بالرغم من كون المخيم تحت مستوى سطح المياه في بعض النقاط، مما منع الحاجة للإخلاء وإعادة التوطين. إن بناء طريق حاجز بين تقاطع بنتويا ومايوم زاد من حجم الامدادات الواصلة إلى المخيم، وقدر بأن تكلفتها أقل بأربع مرات من استخدام النقل الجوي.[73] مع ذلك، فإن الدفاعات محفوفة بالمخاطر - حيث يقدر مهندسو الأمم المتحدة بأن خطأً واحداً في الحاجز المطوق لبنتويا قد يؤدي إلى غمر المخيم خلال ثلاث ساعات.[47]

وقد حفزت التجربة الاهتمام بالاستثمارات الأكبر حجماً في البنية التحتية، مثل بناء منازل مرتفعة، وطرق معبدة، للتعامل مع الفجوة الإنسانية التنموية طويلة الأمد. وفي تقييم للتجربة، أوضح موظف رفيع المستوى في مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية، الحاجة إلى العمل المستدام:

"... إذا لم يكن لدينا برنامجاً حقيقياً للتكيف مع المناخ، بحيث يمكننا النظر بجدية إلى البنية التحتية والطرق والحواجز، ومناطق أطول أجلاً من أجل حمايتها، مثل أنظمة المياه المعززة، فإننا سنستمر في مواجهة عواقب إنسانية وخيمة... عملنا من المفترض أن يكون محدوداً زمنياً، ولكن هنا (في جنوب السودان)، عملنا هو الإجراء الوحيد الذي تم اتخاذه."[27]

كان المراقبون أكثر تشككاً حول تأثير التجربة على البعد الإنساني - السلام للرابطة، نظراً بأن صناعة القرار كان بعيداً كل البعد عن التوطين.[27] علاوةً على ذلك، فإن الاستجابة على المستوى الإقليمي من هذا النوع، ستكون صعبة نظراً لأن القيادات على مستوى الولايات، والمقاطعات، تم إضعافها خلال سنوات الصراع، بالإضافة إلى القدرة والقوة المحدودتين لمؤسسات الحكومة في تنفيذ التدخلات الإنسانية.

إعادة بناء الثقة من خلال مبادرات الاستجابة للفيضانات

لقد وفرت مشاريع الحواجز الكبيرة الأخرى الفرص لشركاء التنمية في الحوكمة والمساءلة لمواجهة الفيضانات، باعتبارها مبادرة طويلة المدى تعمل على بناء المجتمعات والدولة.

أحد الأمثلة على ذلك هو مشروع قام بتمويله البنك الدولي. ففي شهر أبريل عام 2022، أعاد البنك الدولي توظيف الأموال المخصصة لمبادرات الحوكمة المحلية في ولاية الوحدة، في دعم إعادة تأهيل الحواجز في بلدتي لير وربكونا.[74] وقد تم الاعتراف بأن الثقة في مبادرات الاستجابة للفيضانات يجب أن يتم إعادة بناؤها بعد فشل عدة وكالات منفذة في المواصلة حتى النهاية في تنفيذ مشاريع صغيرة. واستعمل المشروع ممارسات الحوكمة الجيدة، وهدف إلى معالجة الشواغل البيئية طويلة المدى، وذلك بالاعتماد على الأطر البيئية المتضمنة في الدستور الانتقالي لعام 2011، بالإضافة إلى القوانين المحلية. وقد تم تحليل المخاطر الاجتماعية والبيئية للمشروع، وتم التخفيف منها في كل مرحلة من خلال نهج "إعادة البناء بشكل أفضل". وتضمن هذا النهج مشاركة القدرات الفنية المحلية، والإرادة السياسية لتمويل البنية التحتية لإدارة مخاطر الكوارث على مستوى المقاطعات. كما أخذ المشروع بعين الاعتبار العمالة الجيدة، والممارسات غير التمييزية، وآلية لمعالجة المظالم المحلية، بما يشمل العنف المبني على النوع الاجتماعي، والمرتبط بتدفق العمالة. وتذكر سياسة البنك الدولي بأن المشاريع التي تمولها يجب ألا تؤثر سلبياً على العلاقات بين الدول. وبينما تقع الحواجز ضمن منطقة مستجمعات المياه لحوض نهر النيل الأبيض، والتي هي ممر مائي دولي، فقد تم إخطار الدول المجاورة.

إعادة تأهيل الحواجز على المستوى المحلي

يشمل إعادة تأهيل الحواجز عدة أنشطة، مثل تحديد وإصلاح الكسور أو الفجوات، وزيادة حجم قاعدة الحاجز، وزيادة ارتفاعه لتحمل مستويات أعلى من المياه، بالإضافة إلى بناء حواجز ثانوية تحسباً لاختراق الحواجز الأساسية. وبينما يتطلب بناء الحواجز الجديدة آلات ثقيلة عادةً، فإن أغلبية العمل المتبقي يتضمن أعمال يدوية تقوم بها مجموعات صغيرة من الأفراد. وقد يتم استعمال مضخات المياه لإزالة مياه الفيضانات المحيطة بعد تركيب الحواجز في أماكنها، وقد تساعد أنظمة الصرف الصحي في هذا الأمر.[71]

لتنظيم العمل على المستوى المحلي، قد يقوم الشركاء بدعم المشاورات المجتمعية، وتكوين لجان بوما لإدارة الكوارث، والتي تشمل من 12 إلى 15 امرأة أو شاب أو شخص كبير في السن يسكنون في الأحياء المتضررة.[66,67] وقد يتم تدريب أعضاء آخرين في المجتمع على إدارة مخاطر الكوارث وإعادة تأهيل الحواجز، حيث يتم الدفع للأشخاص المنخرطين في عملية البناء إما نقداً أو على شكل مواد غذائية.[70] وقد تقوم اللجان بإدارة الوصول إلى الحواجز من أجل صيادي الأسماك والنساء اللاتي يملكن حدائق مطبخ على ضفاف النهر، بينما يتم إعاقة الرعاة من اختراق الحواجز للوصول إلى المياه من أجل مواشيهم.[74] وتبني تلك الأنشطة على ممارسات بناء الحواجز الشعبية القائمة حالياً في جنوب السودان، كما أنها تستجيب لنداءات المجتمعات من أجل توفير دعم أكبر لبناء الحواجز في الفترة التي سبقت كارثة الفيضانات الأخيرة.[23]

إدارة الانهار

تشمل الأساليب الأخرى للوقاية من الفيضانات التدخلات المباشرة في تدفق الأنهار مثل بناء السدود والتجريف. فبشكل عام، ولدى مواطني جنوب السودان، فالحواجز والسدود أكثر شعبية من القنوات أو التجريف، وذلك لأن الحواجز والسدود تحتوي الماء الذي قد يكون السكان في حاجة إليه في أوقات الجفاف. كما أن المياه الزائدة يمكن نظرياً تحويلها إلى المناطق التي تعاني من شح المياه داخل الدولة، وذلك من أجل الري أو أغراض أخرى.

السدود: خيار يشكل تحدياً من الناحية الفنية في جنوب السودان

خلال خمسينات القرن العشرين، اقترح البريطانيون بناء أربعة سدود للاحتفاظ بالمياه الزائدة في أوغندا وجنوب (الآن جنوب) السودان، كجزء من مشروع النيل الاستوائي.[75] وتم استكمال سد واحد فقط في بحيرة فيكتوريا، بينما منعت الحرب الأهلية المشاريع الأخرى من التقدم في جنوب السودان. والاهتمام المتجدد من قبل وزارة الري والطاقة الكهرومائية السودانية، وشركاء تنمويين، خلال فترة ما بين الحربين (1972-1984) أدى إلى الفحص لاحقا عن عدة مواقع في الولايات الاستوائية.[76] وخلال الحرب الأهلية الثانية (1984-2005)، بدأ زعيم جيش تحرير الشعب السوداني، جون قرنق، بإعادة طرح النقاش حول السدود، بعد أن استولى على أحد المواقع المقترحة في نيمول. وأقام ثكنات مهمة وقام بتشجيع الدينكا بالهجرة إلى هذه المنطقة في شرق الاستوائية، لمنع وقوع القرية في يد الحكومة. وكانت هناك خطة طويلة الأمد لتحكم جيش تحرير الشعب السوداني بمستقبل التطور الكهرومائي في هذه المنطقة. وحسب محاور تمت استشارته في هذا الموجز، فإن التعاون مع أوغندا لبناء سد في بحيرة ألبرت هو أيضاً خيار شائع في جنوب السودان. مع ذلك، فإن حوض نهر النيل الأبيض في جنوب السودان لطالما نظر إليه بأنه الإقليم الأكثر صعوبة فنياً لبناء السدود، ويبقى جنوب السودان الدولة الوحيدة على امتداد النهر التي لا تملك سداً. ومثل هذه الحلول لإدارة النهر تحتاج إلى دراسات جدوى وتقييمات للآثار الاجتماعية والبيئية.

التجريف: مثير للجدل سياسياً

إن بناء القنوات الجديدة، وتجريف القنوات القائمة، والأنهار، قضايا ما زالت مثيرة للجدل. ففي عام 2022 قامت حكومة ولاية الوحدة وبعض الموظفين العموميين في الحكومة الوطنية بدعم مقترح مدعوم من الحكومة المصرية، وذلك من أجل تجريف نهر نام من أجل زيادة إمكانية التنقل وتخفيف الفيضانات.[77] أما المعارضين لهذه الخطة، فشملوا سكان الدينكا المتواجدين في منطقة بحر الغزال، والذين كانت لديهم مخاوف من أن هذا التدخل قد يؤدي إلى تجفيف حوض النهر، ومنع الماء عن الناس والمواشي والحياة البرية. كما أن البيئيين كانوا غير مقتنعين أن التجريف سيتحكم في الفيضان بهذا القدر. وعندما قام رئيس جنوب السودان بتعليق المقترح في انتظار التدقيق البيئي في عام 2022، نزل مئات الأشخاص في بانتيو إلى ضفة النهر احتجاجاً، واستعملوا أدوات يدوية للشروع في إزالة الغطاء النباتي.[78] وقد تم التجريف بعد ذلك بدون تدقيق في عام 2023 متسبباً في نقاش ساخن ومتحيز عرقياً بين شخصيات عامة ذات خلفيات من قبيلتي النوير والدينكا.[a] ويدل هذا الجدل على الحساسية السياسية تجاه الفيضانات والاستجابة لها على المستويات السياسية المحلية، والوطنية، وحتى الدولية.

لقد تجنبت مشاريع إعادة تأهيل الحواجز استعمال مصطلح "التجريف" بعناية. فبينما يتم تجريف التراب تقنياً من ضفاف الأنهار لإمداد التربة بمحتوى الطين العالي المطلوب لبناء الحواجز، فإن ذلك يسمى "حفر الإمداد". ويتم توجيه المنفذين ب "ترميم" هذه المواقع عن طريق زرع الأشجار والعشب للسماح بالتجديد البيئي.[74] هذا النهج الأكثر مواكبة للعصر والأقل إثارة للجدل له فوائد عديدة: فهو أقل تدميراً من حيث مقبوليته السياسية، ولديه تأثير إيجابي على التنوع البيولوجي، ويدعم وصول الأفراد إلى الموارد الطبيعية، ويدعم انخراط الأشخاص في الممارسات الثقافية. كما أن هذا النهج يتجنب الحاجة الى تقييمات الآثار المطولة، وخاصة خلال الأطر الزمنية للأزمات الإنسانية.

الاستعداد الإنساني والتقييم والاستجابة

بينما قد يجلب موسم الفيضان فرصاً لصيد الأسماك، وجمع الأطعمة البرية، فإن الفيضانات المفاجئة وغير المتوقعة قد تسبب خسائر فادحة للزراعة والري. وبينما يعتمد 85% من السودانيين الجنوبيين على الزراعة والري، فإن ذلك يؤدي عادةً إلى أزمات غذائية متوسطة وقصيرة المدى.[23] ولهذا السبب، فقد ركزت حكومة جنوب السودان بشكل خاص على توفير المساعدات الغذائية الإنسانية الفورية،[79] عادةً من خلال الشراكة بين برنامج الأغذية العالمي، ومفوضية الإغاثة وإعادة التأهيل التابعة للحكومة، من بين أطراف أخرى.

هناك اعتراف متزايد بأن الفيضانات يمكن الآن التنبؤ بها بشكل دقيق. وقد قامت الجهات الفاعلة ضمن نظام مجموعات العمل الإنساني الذي تنظمه الأمم المتحدة (والمصمم لتنظيم العاملين في مجال العمل الإنساني في قطاعات أساسية مثل المياه، والصحة، والأمن الغذائي) بالتشديد بشكل متزايد على الاستعداد للفيضانات. وتشمل هذه التدابير تحديد النقاط الساخنة السابقة، من أجل توقع الاحتياجات المستقبلية، واستخدام البيانات المناخية والأقمار الصناعية والخرائط، لتوقع نطاقات الفيضانات،[26,80] فعلى سبيل المثال:

- **مجموعة المياه والصرف الصحي والنظافة** تستخدم التوقعات لوضع الإمدادات المناسبة مسبقاً، والخبرة، بالاعتماد على السياقات والسيناريوهات المتوقعة.[81,82] وتصنف السيناريوهات بشكل واسع إلى الأشخاص النازحين داخلياً أو البيئات المتأثرة بالصراع، وحالات النزوح، والمواقع ذات الوصول المحدود لمرافق المياه والصرف الصحي والنظافة، و/ أو المواقع المعرضة للأمراض. وتستفيد الأنشطة من تحليل حساسية الصراع للتقليل من التأثيرات السلبية المحتملة على السلام.
- **مجموعة الصحة** تستخدم خرائط الفيضانات، وتقارير الشركاء حول حالة المرافق الصحية في المناطق المتضررة من الفيضانات، من أجل حشد الموارد من خلال الشركاء. وقد يشمل ذلك أنشطة العيادات المتنقلة و/ أو التخزين المسبق للأدوية. أما البنية التحتية الضعيفة للنقل، والتي تتفاقم بشكل جذري خلال موسم الامطار، فهي تحد من القدرة أيضاً. وتشمل الإجراءات الاستباقية حركة الفرق عن طريق القوارب، وتخزين القوارب، وتدريب المسعفين الأوليين المحليين، بما يشمل القابلات التقليديات اللواتي يدعمن النساء الحوامل.[83] وفي المخيم المخصص للأشخاص النازحين داخلياً في بانتيو، يعتقد بأن الاستثمار المبكر في البنية التحتية للمياه والصرف الصحي والنظافة، بالإضافة إلى حملة تطعيم ضد الكوليرا، حالتا دون حدوث حالة طوارئ صحية عامة.[73]

وعقب الفيضانات، قد تجري الجهات الفاعلة في العمل الإنساني تقييمات سريعة للاحتياجات المشتركة بين الوكالات، وذلك من أجل دراسة الاحتياجات الإنسانية قصيرة ومتوسطة المدى. ويتم تنسيق هذه التقييمات من خلال نظام المجموعات على مستوى الولايات، بدعم من مكاتب مفوضية الإغاثة وإعادة التأهيل. وتجمع التقييمات السريعة للاحتياجات المشتركة بين الوكالات عادة من 10 إلى 20 شريك منفذ محلي، لتقييم احتياجات الناس، ولتقديم توصيات حول المواد الغذائية، وسبل العيش، والحماية، والايواء، والصحة، والتغذية، والتعليم، ومجالات أخرى للمجموعات.

وفي العادة، لا تدرس التقييمات السريعة للاحتياجات المشتركة بين الوكالات الضعف البيئي أو الاستعداد طويل الأمد للفيضانات، ولكن يبدو بأن المقيمين يدركون بشكل متزايد الحاجة إلى التخطيط بأسلوب التنمية. فعلى سبيل المثال، خلال شهر سبتمبر عام 2023 شهدت 3,200 أسرة على طول ضفاف الأنهار في مقاطعة مندري الغربية في ولاية غرب الاستوائية، تدمير منازلها، وغمر محاصيلها، وجرف محلات الأغذية الخاصة بها. وأوصت الجهات الفاعلة في العمل الإنساني بشكل جماعي إعادة توطين تلك الأسر بشكل دائم.[48] وفي نفس الشهر، دعت الجهات الفاعلة في العمل الإنساني الأشخاص الهاربين من السودان بألا يتوقفوا عند نقطة استقبال رئيسية في بلدة الرنك المتضررة من الفيضان في ولاية أعالي النيل، بل مواصلة السير إلى المخيمات أو القرى المخصصة للأشخاص النازحين داخلياً، حيث يمكن دعمهم بشكل أفضل بالخدمات الإنسانية، أو دمجهم في الحياة الريفية.[49,84,85]

تعتبر منهجية التقييم السريع للاحتياجات المشتركة بين الوكالات سريعة ومرنة. وكما أن المنهجية تشمل الانخراط مع القادة المجتمعيين، وأعضاء المجتمع، فإنها تسمح بالنقاش حول التأثيرات متعددة الأوجه للفيضانات، وتفاعلها مع الأزمات المتداخلة. فعلى سبيل المثال، تم إجراء تقييم سريع للاحتياجات المشتركة بين الوكالات، لتقييم انعدام الأمن الغذائي خلال شهر يناير عام 2023 في مقاطعة بانيجار في ولاية الوحدة.[57] وقد وصف هذا التقييم الانعدام الحاد للأمن الغذائي الذي يؤثر على 36,000 شخص، فيما يخص تدمير المحاصيل والماشية بعد الفيضانات المتتالية لمدة أربع سنوات. وذكر التقييم أيضاً التضخم الاقتصادي، ومداهمة الماشية، والتأخر في توزيع المواد الغذائية.

[a] المواجهة اللفظية حدثت بعد وقت قصير من تقديم أحد المؤلفين عرضاً أثناء المؤتمر الاقتصادي لجنوب السودان 2023، خلال جلسة أسئلة وإجابات.

التقييمات السريعة للاحتياجات المشتركة بين الوكالات، والتي تتبنى طرق المسح الأسري، سمحت بمزيد من التحليل الدقيق لآثار الأزمة، ويمكن لها أن تلقي الضوء على حلول ممكنة تتعامل مع اعتبارات الارتباط. فعلى سبيل المثال، قام التقييم السريع للاحتياجات المشتركة بين الوكالات في بانييجار بدراسة 333 أسرة. ومن بين الـ 107 أسر (32%) التي أبلغت بأن أحد أفرادها كان ضحية للعنف خلال الأشهر الثلاثة الماضية، أفادت 46 أسرة (43%) بأن هذا العنف كان نتيجة للصراع من أجل الموارد. وبناءً على نتائج الاستطلاع، أوصت الجهات الفاعلة في العمل الإنساني بنهج متعدد الجوانب، يشمل إشراك المجتمعات في بناء وإعادة تأهيل الحواجز، لدعم سبل كسب المعيشة وتخفيف آثار الفيضانات. وأيضاً، طلبت من العاملين في مجال بناء السلام بأن يقوموا بتعزيز جهود مراقبة الصراعات وتخفيف حدتها، المبذولة من قبل مجموعات العمل المجتمعية المحلية. وكان الهدف من هذا التعزيز هو دعم أنشطة التماسك الاجتماعي وايصال رسائل السلام الإيجابية في المواقع الساخنة، بالإضافة الى مشاركة المعلومات مع الفاعلين العاملين في مجالات غير الحماية، مثل الصحة، والمياه والصرف الصحي والنظافة، والأمن الغذائي، وسبل كسب العيش.

لكن عندما يتم الاقتصار على الأدلة النوعية العامة حول الاحتياجات الصحية العامة وآثار الخدمات، فإن الكثير من هذه التقييمات الأساسية السريعة للاحتياجات المشتركة بين الوكالات لا تجلب الكثير من المعلومات الجديدة والقابلة للتنفيذ. وبينما تفتقر معظم التقييمات إلى التفاصيل حول طرق البحث المستخدمة، فإنه من الصعب مقارنة النتائج عبر المواقع. كما أنه لا يتوفر إلا القليل من التمويل المرن والجديد، مما يجعل العمل المستدام حسب توصياتهم أمراً صعباً.

ردود الفعل المحلية على الاستجابة للفيضانات والتخفيف من آثارها

كان هناك نقص في البحوث في جنوب السودان حول نتيجة استجابات الفيضانات من أعلى إلى أسفل، وكيفية تلقيها محلياً أو كيفية ربطها بالصراع والسلام. وقد أفاد العاملون في المجال الإنساني والذين تمت استشارتهم في هذا الموجز، بأن الأشخاص المستفيدين مباشرةً من دعم الاستجابة للفيضانات يقدرون تلك المساعدات، رغم رغبتهم في عمل أكثر سرعة. وعلى العكس من ذلك، فإن الأشخاص الذين لا يستلمون ذلك الدعم قد ينظرون إلى الاستجابة على أنها ذات طبيعة سياسية، مما يؤدي إلى الاستياء، وبالتالي الخطر من إشعال التوترات بسبب تلك الاستجابات. وقد تم تعزيز هذه النظرة من خلال دراسة حديثة حول تصورات المجتمعات تجاه آثار المناخ، والصراع، وعمليات المساعدات في الممر بين منجالا وبور.[86] وقد شهدت هذه المنطقة حالات كثيرة من الفيضانات الشديدة، مما أدى الى المساهمة في ذهاب عدد أكبر من الأشخاص إلى المخيمات الخاصة بالأشخاص النازحين داخلياً. وقد لاحظ المشاركون بأن "الاستجابة غير الكافية وسيئة الاستهداف من جانب الجهات الفاعلة في مجال المساعدات " أدت الى تفاقم التوترات بين الأشخاص النازحين داخلياً والمجتمعات المستضيفة، بينما كان تقديم الدعم المحدود وقصير المدى غير كاف لتلبية الاحتياجات، مما زاد من تفاقم التوترات.[86]

الأشخاص المتضررون من الفيضانات والمنخرطون في أعمال إصلاح الحواجز حشدوا الخطابات في بعض الأحيان عن حماية الأراضي، والتي تثير صراعات أوسع نطاقاً، ونزاعات على الأراضي. فعلى سبيل المثال، في حديثه لمراسل في بور، قال أحد الشبان بأنه *"يجب علينا حماية إقليمنا - هذه أرضنا، والمياه خارجة عن سيطرتنا"*.[87]

تعزيز القدرة على التكيف مع الفيضانات من خلال الرابطة الثلاثية في جنوب السودان: الفرص والتحديات

بينما زاد الاهتمام بالرابطة الثلاثية في جنوب السودان بشكل ملحوظ في السنوات الأخيرة، فهناك أدلة محدودة حول تنظيمه، ناهيك عن تحقيق عمل متكامل وناجح. ويرشح هذا القسم بعض التحديات والفرص لبناء الصمود تجاه الفيضانات، مع تعزيز السلام المستدام، والتنمية في جنوب السودان. معاً، قد تساهم تلك الأمور في تعزيز حلقة ملاحظات فاضلة من أجل تحقيق السلام، وتحسين جودة الحياة، وتوفير الفرص.

التحديات

- **لم يتوفر التمويل الكافي لتلبية الاحتياجات الماسة للغذاء، والخدمات الأساسية للأشخاص المتضررين من الفيضانات، ناهيك عن برمجة المساعدات الإنسانية الأكثر مرونة والأطول أجلاً والأكثر شمولية لتعزيز الصمود.** وبالرغم من الترويج الخطابي لنهج الرابطة الثلاثية، فقد حدث انخفاض في تمويل الجهات المانحة منذ الأزمة الاقتصادية العالمية في عام 2022. وقد عرقل هذا الانخفاض في التمويل التغيير التحويلي والمستدام المطلوب،[12] بما يشمل استراتيجيات الاستجابة للفيضانات ومنعها. فعلى وجه الخصوص، فإن التمويل المحدود لاستثمارات البنية التحتية واسعة النطاق أصبح أكثر سوءً بسبب التصورات الشائعة حول فساد الحكومة، مما يصعب على السودانيين الجنوبيين تأمين الاستثمار، والتكيف مع المناخ، وتنفيذ مشاريع تنموية أخرى.[47] وهناك حاجة لاستثمارات قصيرة ومتوسطة وطويلة المدى من أجل:
  - مساعدة الأشخاص في إعادة الزراعة وإعادة تخزين الطعام ودعم سبل عيشهم.
  - إعادة بناء البنية التحتية الأساسية مثل الطرق، والجسور، والمدارس، والمنشآت الصحية.
  - دعم إعادة توطين الأشخاص المتضررين من الصراع والكوارث، و
  - الحفاظ على الحواجز وإدارة الأنهار.
- **توجد القليل من الآليات الفعالة لجمع أصحاب المصالح من مختلف أنحاء الرابطة الثلاثية، بطريقة مستدامة في جنوب السودان.** فالتقييمات السريعة للاحتياجات مثل التقييمات السريعة للاحتياجات المشتركة بين الوكالات، قد تنجح في جمع المسؤولين الحكوميين، والمستجيبين الإنسانيين، وأعضاء المجتمعات، لمناقشة آثار الفيضانات وأزمات أخرى من منظور متعدد القطاعات. ولكن، تميل هذه الاجتماعات إلى أن تعقد خلال أطر زمنية إنسانية قصيرة للاستجابة للاحتياجات الحادة. ولا توجد آليات مشابهة متعددة القطاعات لتعزيز مرونة أكثر شمولية متوسطة إلى بعيدة المدى.
- **عدم الاستقرار في السودان المجاور قد يجهد الموارد وقدرات الحوكمة في الاستجابات للفيضانات** بشكل أكبر، بينما يستوعب جنوب السودان المهاجرين من الشمال. وقد يساهم ذلك في إشعال الصراعات المحلية، واختبار جهود السلام.

الفرص

- **المجتمع المدني على المستويات الوطنية ودون الوطنية في جنوب السودان مؤيد للغاية لنهج الرابطة الثلاثية** على عكس الحال في بعض السياقات الأخرى، حيث قوبل ذلك بالتشكيك حول الجهات المستفيدة.[12] والجهات الفاعلة في المجتمع المدني في جنوب السودان متحمسة بشكل خاص لعنصر السلام الذي تتضمنه الرابطة، وبالتالي قد تكون قادرة على لعب دور رئيسي في الترويج بأن الاستعداد والتعافي من الفيضانات مهم من أجل السلام.[12]
- **الرؤساء العرفيون والقادة الدينيون لديهم وصول واسع، وشرعية في نظر الناس** بسبب انخفاض مستوى الفساد (بالمقارنة مع الحكومة) وكونهم قائمين على الحوار المفتوح حول الحياة الاجتماعية على مستويات مختلفة.[12] ويمكن الاستفادة بشكل أكبر من هذا الوضع القوي، من أجل دعم العمل حول الفيضانات، مع ارتباطاته المتعددة في بناء السلام،[88] بالإضافة الى الأولويات التنموية والإنسانية.[89]
- **حوارات السلام المحلية وبرامج التخفيف من آثار الفيضانات التي تستهدف الشباب** - الذين عادةً ما يتم تعبئتهم في الصراع - تمثل فرصة لتعزيز سبل العيش، والرفاه، للشباب، وتعزيز السلام بين المجتمعات. إن تعزيز الخدمات الأساسية، والاستثمارات طويلة المدى على المستوى المحلي، قد يجلب الاستقرار والفرص للشباب ويعزز السلام.
- **النهج الشمولي لبناء السلام والعمل الإنساني والتنمية أصبح بالفعل جزءً لا يتجزأ من طرق العمل المحلية** الذي تمارسه المنظمات غير الحكومية، والمجتمعات الدينية، وفاعلون آخرون في المجتمع المدني في جنوب السودان.[12، 89] وهناك فرصة كبيرة للممولين وللجهات الفاعلة الدولية للتعلم من الجهات الفاعلة المحلية حول تفعيل الرابطة، بالإضافة إلى تزويدهم بالموارد لقيادة عمل الرابطة.
- **التقييمات السريعة للاحتياجات المشتركة بين الوكالات تشكل فرصة محتملة لتسهيل إجراء مناقشة أعمق وعمل من قبل السلطات المحلية على مستوى المقاطعة، والبوما، والبايام، حول قضايا طويلة المدى تتعلق بالفيضانات، بما يشمل تغيير أنماط استخدام الأراضي وبناء السلام.** وتنظيم التقييمات السريعة للاحتياجات المشتركة بين الوكالات، وتنفيذ توصياتها، يحتاج إلى علاقات أعمق بين مجموعات العمل الإنساني، والجهات الفاعلة في السلطات المحلية، بينما يقوم الشركاء المنفذون بتطبيق عملية التقييمات السريعة للاحتياجات المشتركة بين الوكالات.
- **في شهر يوليوعام 2024 سوف يتحول تمويل القطاع الصحي إلى خطة الصناديق المجمعة على مستوى الدولة، بقيادة البنك الدولي.** وقد أطلق هذا التغيير سلسلة من عمليات تحديد الأولويات لدعم المرافق والخدمات. وتعتبر هذه العمليات التخطيطية وقتاً مناسباً للنظر في إمكانية تأثير العمل التنموي للبنية التحتية والوقاية من الفيضانات على تقديم الخدمات، والهجرة، واستراتيجيات إعادة التوطين، إذا أمكن للجهات الفاعلة ذات الصلة في هذه المجالات أن تجتمع.

الموارد الرئيسية

1. الخريطة التفاعلية لوحدة الأمم المتحدة للأقمار الصناعية، يتم تحديثها باستمرار لكشف مستويات المياه المكتشفة عبر الأقمار الصناعية فوق جنوب السودان.
2. الفيديوهات والخرائط الجوية التابعة لمجموعة الأزمات الدولية حول المناطق التي غمرها نهر النيل.
3. بوابة الاستجابة لأزمة الفيضانات، والتي تحتوي على روابط لتقارير IRNA عند اكتمالها.
4. تقييم الفيضانات على المستوى الوطني في جنوب السودان، أجرتها مفوضية الإغاثة وإعادة التأهيل و ل. ن. مورو (2022).
5. تقييم الأثر البيئي لمشروع إعادة تأهيل السدود في مقاطعات بور، جنوب السودان، ر. حسن وآخرون. (2006).
6. دراسة نطاق مبادرة بور لمكافحة الفيضانات، موت ماكدونالد (2019).
7. خطة الإدارة البيئية والاجتماعية للسيطرة على الفيضانات باستخدام السدود في مقاطعتي روبكونا وليرو، ولاية الوحدة، جنوب السودان، م. مارابير (2022).
8. دراسة مشروع العمل الاستباقي للسيطرة على الفيضانات التابع لمكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية في الوحدة، إيستون كالابريا (2023).
9. النتائج الرئيسية للبحث الذي أجراه برنامج بريسد بشأن بناء القدرة على التكيف مع تغير المناخ في السياقات الهشة في جنوب السودان (2018).

مراجع

1. Echendu, A. J. (2022). Flooding in Nigeria and Ghana: Opportunities for partnerships in disaster-risk reduction. *Sustainability: Science, Practice and Policy*, *18*(1), 1–15. مستمدة من https://doi.org/10.1080/15487733.2021.2004742
2. Tiitmamer, N. (2019). *South Sudan's devastating floods: Why they happen and why they need a coherent national policy* (Weekly Review). Sudd Institute. مستمدة من https://www.suddinstitute.org/assets/Publications/5df0aae65dca2_SouthSudansDevastatingFloodsWhyTheyHappen_Full.pdf
3. Parker, B. (2019, October 22). *Indian Ocean Dipole spells flood danger for East Africa*. The New Humanitarian. مستمدة من https://www.thenewhumanitarian.org/news/2019/10/22/Indian-Ocean-Dipole-flood-danger-East-Africa
4. Haysom, N. (2023, September 15). *Statement by Nicholas Haysom, Special Representative of the UN Secretary-General and Head of UNMISS, to the Security Council*. United Nations Security Council, UN Headquarters, New York City. مستمدة من https://unmiss.unmissions.org/statement-nicholas-haysom-special-representative-un-secretary-general-and-head-unmiss-security-0
5. Atashbar, T. (2023). *How nations become fragile: An AI-augmented bird's-eye view (with a case study of South Sudan)* (Working Paper WP/23/167). International Monetary Fund (IMF). مستمدة من https://www.imf.org/en/Publications/WP/Issues/2023/08/11/How-Nations-Become-Fragile-An-AI-Augmented-Birds-Eye-View-with-a-Case-Study-of-South-Sudan-537693
6. World Health Organization. Regional Office for Africa. (2023). *Weekly Bulletin on Outbreak and other Emergencies: Week 22: 22 - 28 May 2023*. World Health Organization. Regional Office for Africa. مستمدة من https://iris.who.int/handle/10665/368482
7. Hövelmann, S. (2020). *Triple Nexus to go: Humanitarian topics explained*. Centre for Humanitarian Action. مستمدة من https://www.chaberlin.org/wp-content/uploads/2020/03/2020-03-triple-nexus-to-go-hoevelmann-en-online.pdf
8. UN OCHA. (2021). Operationalizing the nexus through basic social services and durable solutions. In *Global Humanitarian Overview 2022*. مستمدة من https://doi.org/10.18356/9789210012423c035
9. Inter-Agency Standing Committee (IASC). (2020). *Issue paper: Exploring peace within the Humanitarian-Development-Peace Nexus (HDPN)*. مستمدة من https://interagencystandingcommittee.org/humanitarian-development-collaboration/issue-paper-exploring-peace-within-humanitarian-development-peace-nexus-hdpn
10. Rob Grace (Director). (2022, May 16). *Exploring the 'triple nexus' in protracted conflict settings*. مستمدة من https://www.youtube.com/watch?v=h8Qlj6k8OfI
11. OBrien, M. (2020, August 13). The challenges for the triple nexus approach to humanitarian assistance: A case study analysis. *R&E Search for Evidence: An FHI 360 Blog*. مستمدة من https://researchforevidence.fhi360.org/challenges-for-the-triple-nexus-approach-to-humanitarian-assistance-case-study-analysis
12. Quack, M., & Südhoff, R. (2020). *Triple Nexus in South Sudan: Learning from local opportunities*. Centre for Humanitarian Action (CHA). مستمدة من https://www.chaberlin.org/en/publications/triple-nexus-in-south-sudan/
13. Intergovernmental Authority on Development. (2018, September 12). *Revitalised Agreement on the Resolution of the Conflict in the Republic of South Sudan (R-ARCSS)*. مستمدة من https://www.peaceagreements.org/viewmasterdocument/2112
14. Lopula, E. (2023, June 9). Malakal violence leaves scores dead. *Number One Citizen Daily Newspaper*. مستمدة من https://onecitizendaily.com/index.php/2023/06/09/malakal-violence-leaves-scores-dead/
15. United Nations Security Council. (2022). *Situation in South Sudan: Report of the Secretary-General* (Security Council Report S/2022/918). مستمدة من https://www.securitycouncilreport.org/atf/cf/%7B65BFCF9B-6D27-4E9C-8CD3-CF6E4FF96FF9%7D/N2272929.pdf
16. World Food Programme (WFP). (2022). *South Sudan country strategic plan (2023–2025)* (Executive Board; Second Regular Session; Rome, 14–17 November 2022; Agenda Item 7 WFP/EB.2/2022/7-A/11). مستمدة من https://executiveboard.wfp.org/document_download/WFP-0000142938?_ga=2.71842323.1616302420.1708898870-1012554545.1707780494
17. International Committee of the Red Cross (ICRC). (2023). *South Sudan: Facts & figures January - December 2022* (Africa/South Sudan). ICRC Delegation. مستمدة من https://www.icrc.org/en/document/south-sudan-facts-figures-january-december-2022
18. Vallet, M. E., Frankenberger, T. R., Presnall, C., Otieno, L., Fu, C., & Lee, E. (2021). Where are the development actors in protracted crises? Refugee livelihood and food security outcomes in South Sudan demonstrate the potential for fragile settings. *World Development Perspectives*, *24*, 100366. مستمدة من https://doi.org/10.1016/j.wdp.2021.100366
19. UNESCO World Heritage Centre. (2017, October 4). *Sudd wetland*. مستمدة من https://whc.unesco.org/en/tentativelists/6276/
20. International Crisis Group (ICG). (2022, October 27). *Floods, displacement and violence in South Sudan*. مستمدة من https://southsudan.crisisgroup.org
21. Moro, L. N. (2011). 3 Local relations of oil evelopment in Southern Sudan: Displacement, environmental impact & resettlement. In D. Large & L. A. Patey (Eds.), *Sudan Looks East: China, India and the Politics of Asian Alternatives* (pp. 70–86). Boydell and Brewer. مستمدة من https://doi.org/10.1515/9781782040095-007
22. Moro, L. N. (2013). Still waiting for the bonanza: The oil business in South Sudan after 2005. *SAIIA Occasional Paper*, *156*. مستمدة من https://saiia.org.za/research/still-waiting-for-the-bonanza-the-oil-business-in-south-sudan-after-2005/
23. BRACED. (2018). *Building climate resilience in fragile contexts: Key findings of BRACED research in South Sudan*. مستمدة من https://admin.concern.net/sites/default/files/media/migrated/building_climate_resilience_in_fragile_contexts-key_findings_of_braced_research_in_south_sudan.pdf

24. Netherlands Ministry of Foreign Affairs. (2022, March 22). *Flooding in South Sudan: 'Simply building dikes is not the solution'* [News item]. مستمدة من https://www.government.nl/latest/news/2022/03/22/flooding-in-south-sudan-simply-building-dikes-is-not-the-solution
25. UN Office for the Coordination of Humanitarian Affairs (OCHA). (2022). *South Sudan: Flooding Snapshot No. 2*.مستمدة من https://reliefweb.int/report/south-sudan/south-sudan-flooding-snapshot-no-2-11-october-2022
26. United Nations Satellite Centre (UNOSAT). (2023, August 17). *Satellite detected water extents between 11 and 15 August 2023 over South Sudan*. مستمدة من https://unosat.org/products/3659
27. Easton-Calabria, E. (2023). *Acting in advance of flooding: Early action in South Sudan* [Briefing paper]. Feinstein International Center. مستمدة من https://fic.tufts.edu/wp-content/uploads/05.10.23-ActingInAdvanceFinal.pdf
28. Moro, L. N. (2023). *Flood assessment in South Sudan: November 2022*. Relief and Rehabilitation Commission (RRC). مستمدة من https://www.socialscienceinaction.org/resources/flood-assessment-in-south-sudan-november-2022/
29. Chuei, T. J. (2022, November 19). Gov't needs to mitigate climate change. *Number One Citizen Daily Newspaper*.
30. United Nations Mission in South Sudan Human Rights Division (UNMISS HRD). (2023). *Brief on violence affecting civilians (January-March 2023)*. مستمدة من https://unmiss.unmissions.org/sites/default/files/230616_q1_2023_brief_on_violence_affecting_civilians.pdf
31. Hutchinson, S. E., & Pendle, N. R. (2015). Violence, legitimacy, and prophecy: Nuer struggles with uncertainty in South Sudan. *American Ethnologist*, *42*(3), 415–430. مستمدة من https://doi.org/10.1111/amet.12138
32. Young, H., & Ismail, M. A. (2019). Complexity, continuity and change: Livelihood resilience in the Darfur region of Sudan. *Disasters*, *43*(S3), S318–S344. مستمدة من https://doi.org/10.1111/disa.12337
33. Jildo, A. (2022, November 19). Lokiliri community buries 8 slayed, questions government's response. *Number One Citizen Daily Newspaper*. مستمدة من https://onecitizendaily.com/index.php/2022/11/19/lokiliri-community-buries-8-slayed-questions-governments-response/
34. Garang, W. M. (2022, December 22). MP wants kids abducted by cattle herders returned. *Number One Citizen Daily Newspaper*. مستمدة من https://onecitizendaily.com/index.php/2022/12/22/mp-wants-kids-abducted-by-cattle-herders-returned/
35. Garang, W. M. (2023, February 8). Investigate, punish perpetrators of the Kajo-Keji violence. *Number One Citizen Daily Newspaper*, 1.
36. Takpiny, B. (2023, February 8). Troika says concerned over killing of 27 people in Kajo keji County. *The Dawn*, 5.
37. Yiep, J. (2023, February 6). RJMEC condemns Kajo-Keji killings, call for probe. *The City Review*, 6.
38. Bida, E. D. (2023, February 7). Bishops demand eviction of herders & justice against killers. *Number One Citizen Daily Newspaper*. مستمدة من https://onecitizendaily.com/index.php/2023/02/07/bishops-demand-eviction-of-herders-justice-against-killers/
39. Kole, G. F. (2023, June 7). CES considers regulating cattle rearing. *Number One Citizen Daily Newspaper*. مستمدة من https://onecitizendaily.com/index.php/2023/06/07/ces-considers-regulating-cattle-rearing/
40. Makuach, M. (2023, February 2). Bor-bound cattle leave CES, says commissOfficial. *The City Review*.مستمدة من https://cityreviewss.com/bor-bound-cattle-leave-ces-says-commissofficial/
41. Yiep, J. (2023, June 9). Returnees fleeing Sudanese war accuse soldiers of robbery, rape. *The City Review*. مستمدة من https://cityreviewss.com/returnees-fleeing-war-in-sudan-accuse-soldiers-of-robbery-rape/
42. Gattuor, Y. (2023, June 9). Returnees in dire need of aid. *Number One Citizen Daily Newspaper*. مستمدة من https://onecitizendaily.com/index.php/2023/06/09/returnees-in-dire-need-of-aid/
43. Yiep, J. (2023, June 7). Unity State to commence resettlement plan for returnees. *The City Review*, 2.
44. Mawien, P. G. B. (2023, June 7). WFP says unable to cope with huge influx of returnees in Warrap State. *The Dawn*.
45. Action Against Hunger USA, Dorcas Aid Intenational, Food and Agriculture Organization of the United Nations (FAO), GOAL, International Organization for Migration (IOM), Norwegian Refugee Council (NRC), World Food Programme (WFP), World Vision, & ZOA. (2022, September 19). *IRNA Report: Gogrial East 02-09 August 2022*. مستمدة من https://reliefweb.int/report/south-sudan/irna-report-gogrial-east-02-09-august-2022
46. Health Cluster, & World Health Organization. (2024). *South Sudan Health Cluster Bulletin #08, October—December 2023*. مستمدة من https://reliefweb.int/report/south-sudan/south-sudan-health-cluster-bulletin-08-october-december-2023
47. Harlan, C. (2023, November 2). Years into a climate disaster, these people are eating the unthinkable. *The Washington Post*. مستمدة من https://www.washingtonpost.com/climate-environment/2023/11/02/south-sudan-climate-floods-war/
48. UN Children's Fund, & UN Office for the Coordination of Humanitarian Affairs. (2023, September 18). *Flood assessment report: Mundri West County - Western Equatoria State*. مستمدة من https://reliefweb.int/report/south-sudan/flood-assessment-report-mundri-west-county-western-equatoria-state-date-18th-september-2023
49. Médecins Sans Frontières (MSF). (2023, October 26). *South Sudan: Aid needs to scale up for returnees stuck in Renk*. MSF. مستمدة من https://msf.org.au/article/project-news/south-sudan-aid-needs-scale-returnees-stuck-renk
50. Memo, L. (2019, November 14). South Sudan villagers relocated after oil leak. *Voice of America*. مستمدة من https://www.voanews.com/a/africa_south-sudan-villagers-relocated-after-oil-leak/6179447.html
51. Yiep, J. (2023, June 9). Unity State appeals for probe on oil pollution. *The City Review*. مستمدة من https://cityreviewss.com/unity-state-appeals-for-probe-on-oil-pollution/
52. Integrated Food Security Phase Classification (IPC). (2023, November 6). *South Sudan: Acute food insecurity situation for September—November 2023 and projections for December 2023—March 2024 and for April—July 2024*. مستمدة من https://www.ipcinfo.org/ipc-country-analysis/details-map/en/c/1156667/?iso3=SSD
53. World Health Organization (WHO), & South Sudan Ministry of Health. (n.d.). *South Sudan Health Service Functionality Dashboard*. Retrieved 27 February 2024, from https://southsudanhsf.shinyapps.io/hsf_dashboard/

54. REACH Initiative. (2023, May 10). *South Sudan service provider mapping: Rumbek East (November 2022)*. مستمدة من https://reliefweb.int/report/south-sudan/south-sudan-service-provider-mapping-rumbek-east-november-2022
55. UN Office for the Coordination of Humanitarian Affairs. (2022). *South Sudan humanitarian needs overview 2022 (February 2022)* (Humanitarian Programme Cycle 2022). مستمدة من https://reliefweb.int/report/south-sudan/south-sudan-humanitarian-needs-overview-2022-february-2022
56. WHO Health Development Partner Group (HDPG). (2023, May 17). *WHO Health Service Functionality (HSF) Project*.
57. International Medical Corps (IMC), International Rescue Committee, Medair, Mercy Corps, & Welthungerhilfe. (2023). *Inter-agency assessment report, Panyijiar County, Unity State (January 2023)*. مستمدة من https://reliefweb.int/report/south-sudan/south-sudan-inter-agency-assessment-report-panyijiar-county-unity-state-january-2023
58. Food and Agriculture Organization of the United Nations (FAO). (2021). *Flood impact report: South Sudan*. FAO South Sudan. مستمدة من https://www.fao.org/fileadmin/user_upload/faoweb/South-Sudan/FAOSS-Flood-Impact-Report-Dec-2021.pdf
59. Grabska, K. (2014). *Gender, home & identity: Nuer repatriation to Southern Sudan* (Woodbridge, Suffolk). Boydell and Brewer.
60. Office of the President, Republic of South Sudan. (2022). *Proceedings of the 6th Governors' Forum 22-30 November 2022, Juba* (p. 60).
61. Yugusuk, H. J. J. (2018). Impact of Oil Revenues on Economic Prosperity in South Sudan. *Journal of International Trade, Logistics and Law*. مستمدة من https://www.semanticscholar.org/paper/Impact-of-Oil-Revenues-on-Economic-Prosperity-in-Yugusuk/e21b0e503847ff5274bbf43c29b52dc26ee0fab4
62. Ministry for Humanitarian Affairs and Disaster Risk Management (MHADM), South Sudan Red Cross Society (SSRC), & International Federation of Red Cross and Red Crescent Societies (IFRC). (2017). *Law and policy for disaster risk management in South Sudan: Workshop report (21 and 22 March 2017)* [Workshop report]. مستمدة من https://disasterlaw.ifrc.org/sites/default/files/media/disaster_law/2020-09/South%20Sudan%20workshop%20report%202017.pdf
63. Ministry of Humanitarian Affairs and Disaster Management (MHADM). (2018). *MHADM strategic plan 2018—2020*. مستمدة من https://africa.wetlands.org/en/publications/national-disaster-management-strategic-plan-for-south-sudan/
64. Nyuar, K. B. (2022). *Republic of South Sudan official statement at the Global Platform for Disaster Risk Reduction held in Bali/Indonesia from 23-28 March 2022*. Ministry of Humanitarian Affairs & Disaster Management, Republic of South Sudan. مستمدة من https://globalplatform.undrr.org/media/81060/download?startDownload=true
65. Mayen, J., Wood, E., & Frazier, T. (2022). Practical flood risk reduction strategies in South Sudan. *Journal of Emergency Management*, *20*(8), 123–136. مستمدة من https://doi.org/10.5055/jem.0669
66. Global Facility for Disaster Reduction and Recovery (GFDRR). (2023). *Identifying opportunities to enhance community resilience in South Sudan*. مستمدة من https://www.gfdrr.org/en/feature-story/identifying-opportunities-enhance-community-resilience-south-sudan
67. Gattuor, Y. (2023, June 9). Unity State hails UNMISS over flood control. *Number One Citizen Daily Newspaper*. مستمدة من https://onecitizendaily.com/index.php/2023/06/09/unity-state-hails-unmiss-over-flood-control/
68. Hassan, R., Scholes, R. J., Marneweck, G., Petersen, G., Mungatana, E., Wahungu, G., Batchelor, A., Thompson, M., Rountree, M., Lo-Liyong, C., Crossky, S., Ipoto, L., Kuot Jel, P., & Echessah, P. (2006). *Environmental impact assessment of the Bor counties' dyke rehabilitation project, South Sudan: Integrated assessment report*. Centre for Environmental Economics and Policy in Africa. مستمدة من https://pdf.usaid.gov/pdf_docs/pnaea465.pdf
69. WFP. (2023, June 6). A WFP dyke rehabilitation project is allowing families to return home. *The Dawn*. مستمدة من https://jubaecho.com/2023/06/05/a-wfp-dyke-rehabilitation-project-is-allowing-families-to-return-home/
70. Takpiny, B. (2023, November 6). WFP built dyke eases access to education and health services in Gogrial West County. *The Dawn*. مستمدة من https://thedawn.com.ss/2023/11/06/wfp-built-dyke-eases-access-to-education-and-health-services-in-gogrial-west-county/
71. MacDonald, M. (2019). *Assessment for the Bor Flood Control Initiative: Scoping study*.مستمدة من https://www.government.nl/binaries/government/documenten/reports/2019/10/18/assessment-for-the-bor-flood-control-initiative/bor-flood-control-assessment.pdf
72. Martinez, S. (2023, February 21). Surviving the floods of South Sudan. *Geographical*. مستمدة من https://geographical.co.uk/science-environment/surviving-the-floods-of-south-sudan
73. UN Office for the Coordination of Humanitarian Affairs. (2024, January 18). *Innovating anticipatory action: Lessons from the 2022 South Sudan floods*. مستمدة من https://reliefweb.int/report/south-sudan/innovating-anticipatory-action-lessons-2022-south-sudan-floods
74. Marabire, M. (2022). *Environmental and social management plan (ESMP) for flood control in Rubkona and Leer Counties, Unity State, South Sudan* (Project No: 201775). South Sudan Enhancing Community Resilience and Local Governance Project. مستمدة من https://documents1.worldbank.org/curated/en/099345009092238109/pdf/P1699490b30bd00f6083d404f92ad8e9b58.pdf
75. Team Jonglei Investigation. (1953). The Equatorial Nile Project and its effects in the Sudan. *The Geographical Journal*, *119*(1), 33–48. مستمدة من https://doi.org/10.2307/1791617
76. Brooks, R. H., Bunker, S. E., Domer, R. G., & Zoellner, D. R. (1982). *Sudan: An assessment of decentralized hydropower potential* (NRECA Small Decentralized Hydropower (SDH) Program). مستمدة من https://pdf.usaid.gov/pdf_docs/PNAAP552.pdf
77. Gworo, R., & Kaltenpoth, F. (2023). *Hydro-politics in the Sudd Wetland: The implications of past and current water development projects for South Sudan and the Nile Basin (March 2023) - South Sudan | ReliefWeb*. CSRF. مستمدة من https://reliefweb.int/report/south-sudan/hydro-politics-sudd-wetland-implications-past-and-current-water-development-projects-south-sudan-and-nile-basin-march-2023

78. Ninrew, C. (2022, July 14). Defiant Unity State residents start clearing River Naam with hand tools. *Eye Radio*. مستمدة من https://www.eyeradio.org/defiant-unity-state-residents-start-clearing-river-naam-with-hand-tools/
79. Jildo, A. (2022, November 2). Government procures food for vulnerable flood victims. *Number One Citizen*. مستمدة من https://onecitizendaily.com/index.php/2022/11/02/government-procures-food-for-vulnerable-flood-victims/
80. *White Nile River flood forecasts for conflict-affected zones*. (2023, August 22). University of Reading: Research News. مستمدة من https://www.reading.ac.uk/news/2023/Research-News/White-Nile-River-flood-forecasts-for-conflict-affected-zones
81. WASH Cluster. (2022, March 25). *WASH Cluster Floods Preparedness and Response Plan*. مستمدة من https://drive.google.com/file/d/1ms59CsF5H7zlhrVcJaNp-mLaASCLIMuO/view
82. WASH Cluster South Sudan. (2021). *South Sudan WASH Cluster partner guidelines—November 2021: Standards and protocols*. مستمدة من https://drive.google.com/file/d/1Xe2LOOYoVyQVomPVY7Yj9V9XGgRd_Kav/view?usp=embed_facebook
83. Médecins Sans Frontières. (2023, August 4). *South Sudan: MSF helps communities prepare for renewed flooding as massive floods appear to be the new reality*. مستمدة من https://msf.hk/en/content/south-sudan-msf-helps-communities-prepare-renewed-flooding-massive-floods-appear-be-new
84. UN Office for the Coordination of Humanitarian Affairs. (2023, October 20). *South Sudan: Humanitarian snapshot (September 2023)*. مستمدة من https://reliefweb.int/report/south-sudan/south-sudan-humanitarian-snapshot-september-2023
85. Struggle and resilience of people fleeing violence in Sudan. (2023, October 12). *Plan International*. مستمدة من https://plan-international.org/blog/2023/10/12/fleeing-violence-sudan/
86. Tiitmamer, N., Gworo, R., & Midgley. (n.d.). *Climate change and conflict in South Sudan: Community perceptions and implications for conflict-sensitive aid*. Conflict Sensitivity Resource Facility (CSRF). Retrieved 17 March 2024, from مستمدة من https://www.csrf-southsudan.org/repository/climate-change-and-conflict-in-south-sudan-community-perceptions-and-implications-for-conflict-sensitive-aid/
87. Sparks, J. (2021, June 21). South Sudan: Battle to repair dyke after huge swathes of farmland submerged by two years of flooding. *Sky News*. مستمدة من https://news.sky.com/story/south-sudan-cattle-replaced-by-fish-as-huge-swathes-of-farmland-destroyed-by-two-years-of-flooding-12335814
88. Agensky, J. C. (2019). Religion, governance, and the 'Peace–Humanitarian–Development Nexus' in South Sudan. In C. de Coning & M. Peter (Eds.), *United Nations Peace Operations in a Changing Global Order* (pp. 277–295). Palgrave Macmillan. مستمدة من https://doi.org/10.1007/978-3-319-99106-1_14
89. de Wolf, F., & Wilkinson, O. (2019). *The triple nexus, localization, and local faith actors: The intersections between faith, humanitarian response, development, and peace*. Joint Learning Initiative on Faith and Local Communities - DanChurchAid. مستمدة من https://jliflc.com/resources/triple-nexus-literature-dca/

المؤلفون: تم تأليف هذا الموجز من قبل ليبين مورو (جامعة جوبا)، وجينيفر بالمر (مدرسة لندن لحفظ الصحة وطب المناطق الحارة)، وتابيثا هرينيك (معهد دراسات التنمية).

شكر وتقدير: تم مراجعة هذا الموجز من قبل نهيال تيميرمن (معهد السد وجامعة جوبا)، ورايان بورباخ (منظمة الصحة العالمية في جنوب السودان، ومدرسة لندن لحفظ الصحة وطب المناطق الحارة)، وميليسا باركر (مدرسة لندن لحفظ الصحة وطب المناطق الحارة)، ونايومي بندل (جامعة باث)، وأيوديل جيجيدي (جامعة إبادان). ويشمل المساهمون الآخرون الذين تمت استشارتهم ضمن هذا الموجز زملاء من برنامج الأغذية العالمي للأمم المتحدة، ومنظمة شبكة جسور، ومنظمة الصحة العالمية في جنوب السودان، ومكتب المملكة المتحدة لشؤون الخارجية والكومنولث والتنمية. وتم تحرير الموجز من قبل هاريت ماكلهوز (فريق التحرير في منصة العلوم الاجتماعية في العمل الإنساني).

اقتباس مقترح: مورو. ل.، بالمر. ج. وهرينيك، ت. (2024). *اعتبارات أساسية للاستجابة للفيضانات في جنوب السودان من خلال رابطة الإنسانية والسلام والتنمية*. العلوم الاجتماعية في العمل الإنساني.

www.doi.org/10.19088/SSHAP.2024.013

تم النشر من قبل معهد دراسات التنمية: مايو 2024.

حقوق النشر: © معهد دراسات التنمية 2024. هذه الدراسة مفتوحة الوصول وتم توزيعها تحت شروط رخص المشاع الابداعي 4.0 وتحمل رخصة دولية رقم (CC BY 4.0). ما لم ينص على خلاف ذلك، يسمح بالاستعمال غير المقيد، والتوزيع، وإعادة الإنتاج باستخدام أي وسط، طالما تم النسب إلى المؤلفين والمصدر وتم ذكر أية تعديلات أو اقتباسات.

الاتصال: إذا كان لديك طلبًا مباشرًا بخصوص الملخص، أو الأدوات، أو خبرة فنية إضافية، أو تحليل عن بعد، أو إذا رغبت في الانضمام إلى شبكة المستشارين، الرجاء الاتصال بمنصة العلوم الاجتماعية في العمل الإنساني من خلال إرسال رسالة بريد إلكتروني إلى آني لودين (a.lowden@ids.ac.uk)، أو جولييت بيدفورد (julietbedford@anthrologica.com).

حول منصة العلوم الاجتماعية في العمل الإنساني: منصة العلوم الاجتماعية في العمل الإنساني هي شراكة بين معهد دراسات التنمية، وأنثرولوجيكا، وCRCF السينغال، وجامعة غولو، ومجموعة بحث النزاعات والأمن الانساني (GEC-SH)، ومدرسة لندن لحفظ الصحة وطب المناطق الحارة، ومركز سيراليون للدراسات الحضرية، وجامعة إبادان، وجامعة جوبا. وتم دعم هذا العمل من قبل مكتب الشؤون الخارجية والكومنولث والتنمية، ومنحة ويلكوم رقم 225449/Z/22/Z. والآراء الواردة هي آراء المؤلفين ولا تعكس بالضرورة آراء الممولين أو آراء وسياسات الشركاء في المشروع.

@SSHAP_Action

info@socialscience.org

www.socialscienceinaction.org

SSHAP newsletter